الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع
وشركاتها التابعة

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع وشركاتها التابعة
البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

جدول المحتويات

	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢ - ٧
بيان الدخل الشامل المُوحّد	٨
بيان الأرباح أو الخسائر المُوحّد	٩
بيان الدخل الشامل المُوحّد	١٠
بيان التغيُّرات في حقوق الملكية المُوحّد	١١
بيان التدفقات النقدية المُوحّد	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة	١٣ - ٤٦

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

يسرّ أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية المُوحّدة المدققة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يُشار إليها مُجتمعة بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، والتي سيتم عرضها على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للشركة، والذي من المقرر عقده في وقت ما خلال النصف الأول من عام 2024.

الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسة للمجموعة في أعمال النقل البحري للبضائع وتأجير السُفن وخدمات الشحن والنقل البحري بموجب عقود خاصة للركاب والتُجار وخدمات التخليص والشحن الجُمركي وخدمات تحميل الحاويات وتفريغها وإخلائها وتعبئتها.

النتائج

ترد النتائج المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 في الصفحة 9 من هذه البيانات المالية الموحدة.

مبدأ الإستمرارية

سجلت المجموعة أرباح بما قيمته 21,275 ألف درهم إماراتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: خسائر معدلة بمبلغ 7,616 ألف درهم إماراتي). هذا وقد تجاوزت الأصول المتداولة للمجموعة التزاماتها المتداولة بمبلغ قيمته 31,380 ألف درهم إماراتي.

بلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ما قيمته 77,867 ألف درهم إماراتي.

قامت إدارة المجموعة بإعداد توقعات التدفق النقدي لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة، حيث تتوقع إدارة المجموعة بشكل معقول أنه سيكون لديها موارد كافية لمواصلة أعمالها التشغيلية في المستقبل المنظور.

بتاريخ 22 مارس 2023، تم عقد اجتماع الجمعية العمومية وتمت الموافقة على تخفيض رأس المال بنسبة 50% من إجمالي رأس المال المصدر للشركة من خلال إلغاء 637,695,625 سهماً في الشركة بقيمة اسمية قدرها 1 درهم إماراتي ("تخفيض رأس المال") على أساس تناسبي لخصم الخسائر المتراكمة البالغة 637,696 ألف درهم إماراتي وإصدار خاص بقيمة 220 مليون سندات إلزامية قابل للتحويل لمستثمرين الجدد، والتي سيتم تحويلها إلى 200 مليون سهم بسعر تحويل قيمته 1.10 درهم إماراتي وزيادة رأس مال الشركة ليصبح 837,696 ألف درهم إماراتي. تم الانتهاء من تخفيض رأس المال بتاريخ 22 مايو 2023 وتم استخدام الاحتياطي القانوني بالكامل في الاستيعاب الجزئي للخسائر المتراكمة وفقاً لموافقة الجمعية العمومية وبعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

استلمت المجموعة من خلال أحد البنوك الاستثمارية سيولة بقيمة 220.000 ألف درهم إماراتي كعائدات من زيادة رأس المال خلال العام، مما سيوفر تدفقات نقدية كافية للأنشطة الاستثمارية والتشغيلية بالإضافة إلى تسوية الالتزامات القائمة.

استحواذ محتمل

في 3 أكتوبر 2023، قدمت المجموعة عرضاً رسمياً للاستحواذ الكامل على شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز من شركة بروج للطاقة المحدودة، وهي شركة رائدة في مجال تكرير وتخزين النفط كما أنها مدرجة في بورصة ناسداك. هذا وذكرت الشركة أن عملية الاستحواذ المقترحة سيتم تمويلها من خلال مزيج من الأموال النقدية وأسهم في شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع، وتأتي الصفقة المقترحة في إطار استراتيجيتها لتعزيز النمو وتوفير محفظة متكاملة من الخدمات اللوجستية المتعلقة بمنتجات النفط والغاز والبتروكيماويات. ولا تزال المجموعة تجري مناقشات مع مالكي شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز فيما يتعلق بهذه المعاملة.

حدث لاحق

أعلنت المجموعة بتاريخ 27 ديسمبر 2023 عن استحواذها على 40% من حصص شركة بوليمار التركية القابضة في شركة الخليج للملاحة بوليمار البحرية والمتخصصة في مجال خدمات الوكالة البحرية، وبالتالي، تم زيادة حصتها من 60% إلى 100%. ويهدف هذا الاستحواذ إلى زيادة الإيرادات من خلال توسيع نطاق أعمال الوكالة بما يتماشى مع استراتيجية الشركة للسنوات القادمة والتركيز على تقديم مجموعة من الحلول اللوجستية المتكاملة. هذا وتم الانتهاء من عملية الاستحواذ على 40% من الأسهم في عام 2024.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (تابع)

أعضاء مجلس الإدارة

تمثّل أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة فيما يلي:

الشيخ ذياب بن طحنون بن محمد آل نهيان (رئيس مجلس الإدارة)
المهندس عبد الله صبحي أحمد عطاطرة (نائب رئيس مجلس الإدارة)، قدّم استقالته في 18 أغسطس 2023
السيد أحمد محمد فتحي الكيلاني (العضو المنتدب)، قدّم استقالته في 17 نوفمبر 2023
الدكتور عبد العزيز فهد العنقري، قدّم استقالته في 31 أغسطس 2023
الدكتور عبد الرحمن محمود عبد الرحمن محمد العفيفي
السيدة مانوا علاء البريش، قدمت استقالتها في 13 يوليو 2023
السيد عمر سعيد الرميثي، قدّم استقالته في 18 أغسطس 2023
السيدة مهرة العلي، تم تعيينها في 20 سبتمبر 2023
السيد محمد عبد الرحمن مير عبد الوحيد أميري، تم تعيينه في 11 سبتمبر 2023
السيد مازن جابر حمدان بشير الدهماني، تم تعيينه في 11 سبتمبر 2023
السيد خليفة سيف جمعة سيف المحيربي، تم تعيينه في 11 سبتمبر 2023
السيد سيف سالم خليفة الراشدي، تم تعيينه في 25 ديسمبر 2023

مدقق الحسابات

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل السادة جرانت ثورنتون.

تم توقيع هذا التقرير من قبل:

----------	----------	----------
الدكتور عبد الرحمن العفيفي عضو مجلس الإدارة	السيد أحمد محمد فتحي الكيلاني الرئيس التنفيذي	السيد علي عبودة المُدير المالي التنفيذي

جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة
(فرع دبي)

مكتب رقم ٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٨
الطابق الثالث، مبنى رقم ٥
ون سنترال، مركز دبي التجاري العالمي
دبي، الإمارات العربية المتحدة

ص.ب.١٦٢٠
هـ: ٣٨٨٩٩٢٥ (٤) ٩٧١+
ف: ٣٨٨٩٩١٥ (٤) ٩٧١+
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مساهمو شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يُشار إليها مُجتمعة "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المُوحّد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وبيان الأرباح أو الخسائر المُوحّد وبيان الدخل الشامل المُوحّد وبيان التغيُّرات في حقوق الملكية المُوحّد وبيان التدفقات النقدية المُوحّد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المُحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المُوحّدة المُرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي المُوحّد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وترد مسؤوليتنا طبقاً لتلك المعايير بمزيدٍ من التفاصيل في قسم "*مسؤوليات مُدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المُوحّدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد الأخلاقيات المهنية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس *المعايير الأخلاقية الدولية* للمحاسبين دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمُحاسبين والمهنيين (*بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية*) ("دليل مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمُحاسبين")، وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المعايير. ونحن نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية المُوحّدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا البيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً عن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	***كيف تم تناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا***
انخفاض قيمة الشهرة التجارية ينطوي بيان المركز المالي المُوحّد للمجموعة على شُهرة تُجارية بقيمة ١٤٣,٤٦٣ ألف درهم إماراتي، وهو ما يمثل ١٤٪ من إجمالي أصول المجموعة. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية، فقد تم تخصيص هذا الرصيد للوحدات المُنتجة للنقد، التي تخضع سنوياً لاختبار انخفاض القيمة أو متى وقعت أي تغيّراتٍ في الظروف أو الأحداث التي تُشير إلى احتمالية أن القيمة الدفترية لهذه الأصول الملموسة قد لا تكون قابلة للاسترداد.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية: • التحقق من دقة احتساب نموذج الانخفاض المُستخدم من أجل اختبار انخفاض القيمة فضلاً عن استخلاص المُدخلات من المُستندات الأصلية؛ • ومُراجعة مدى معقولية الافتراضات الرئيسة المُستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما يتضمن على وجه التحديد توقعات التدفقات النقدية التشغيلية ومُعدلات الخصم ومُعدلات النمو النهائي.

© ٢٠٢٤ جميع الحقوق محفوظة لجرانت ثورنتون - الإمارات العربية المتحدة ("جرانت ثورنتون") والتي تمثل جميع التراخيص القانونية التي تعمل بموجبها مؤسسة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة المسجلة لدى جزر العذراء البريطانية وتعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل هذه التراخيص فروع الشركة بإمارة أبوظبي ودبي والشارقة بالإضافة إلى فرع الشركة بإمارة أبو ظبي منطقة حرة المسجل لدى سلطة سوق أبو ظبي العالمي تحت اسم جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة وكذا شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة بي في اي المسجلة لدى سلطة دبي للخدمات المالية بإمارة دبي.

تشير "جرانت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات التدقيق والضرائب والخدمات الاستشارية إلى عملائها أو تشير إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسبما يتطلب السياق. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء لا تمثل شراكة دولية بل تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة أي خدمات للعملاء بإسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يُلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	*كيف تم تناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا*
انخفاض قيمة الشهرة التجارية (تابع) هذا أمر التدقيق الرئيسي المعني بتحديد ما إذا كانت القيمة الدفترية للشُهرة التجارية قابلة للاسترداد أم لا ويتطلب من الإدارة تقديم تقديراتٍ ملحوظة بصدد التدفقات النقدية المُستقبلية المُتوقعة ومُعدلات الخصم ومُعدلات النمو ذات الصلة بالاستناد إلى رأي الإدارة بشأن توقعات الأعمال التُجارية.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية: • تكليف خبرائنا الداخليين لمُساعدتنا في مُراجعة المنهجيات المعمول بها بما يتضمن التقديرات والأحكام الصادرة عن الإدارة؛ • والأخذ في الاعتبار حساسية نموذج اختبار انخفاض القيمة تجاه التغيرات في الافتراضات؛ • وتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المُوحّدة.
انخفاض قيمة السُفن طبقاً لما ورد في الإيضاح رقم ٦ حول البيانات المالية المُوحّدة، فإن بيان المركز المالي المُوحّد للمجموعة يتضمن سُفن بقيمة ٥١٦,١٠١ ألف درهم إماراتي، بما يمثل ٥٢٪ من إجمالي أصول المجموعة. ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية في نهاية كل فترة تقرير، يلزم تقييم ما إذا كان هناك ثمة مؤشر يدل على احتمالية انخفاض الأصل وفي حال وقوع ذلك، يتعيّن احتساب قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يُعد هذا أمر التدقيق الرئيسي نظراً إلى أن المجموعة قد أنتجت تدفقات نقدية سلبية من أنشطتها التشغيلية في أثناء السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وتحديد ما إذا كانت القيمة الدفترية للسُفن قابلة للاسترداد أم لا وهو ما يتطلب بدوره من الإدارة تقديم تقديراتٍ ملحوظة بصدد التدفقات النقدية المُستقبلية المُتوقعة ومُعدلات الخصم ومُعدلات النمو ذات الصلة بالاستناد إلى رأي الإدارة بشأن توقعات الأعمال التُجارية.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية: • التحقق من دقة احتساب نموذج الانخفاض المُستخدم من أجل اختبار انخفاض القيمة فضلاً عن استخلاص المُدخلات من المُستندات الأصلية؛ • ومُراجعة مدى معقولية الافتراضات الرئيسة المُستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما يتضمن على وجه التحديد توقعات التدفقات النقدية التشغيلية ومُعدلات الخصم ومُعدلات النمو النهائي. • تكليف خبرائنا الداخليين لمُساعدتنا في مُراجعة المنهجيات المعمول بها بما يتضمن التقديرات والأحكام الصادرة عن الإدارة؛ • والأخذ في الاعتبار حساسية نموذج اختبار انخفاض القيمة تجاه التغيرات في الافتراضات؛ • وتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المُوحّدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمو شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

المعلومات المُقارنة

دون التحفظ على استنتاجاتنا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية المُوحّدة والذي يشير إلى أن معلومات المقارنة المطروحة كما في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ قد خضعت للتعديل.

وبوصفه جزءاً من تدقيقنا للبيانات المالية المُوحّدة، فقد قمنا بمراجعة التعديلات الواردة في الإيضاح رقم ٣١ المعمول بها لتعديل المعلومات المُقارنة المعروضة كما في السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

خضعت البيانات المالية المُوحّدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، باستثناء التعديل الوارد في الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية المُوحّدة، للتدقيق من قِبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأياً معدّلاً حول تلك البيانات المالية بتاريخ ٣ إبريل ٢٠٢٣، فيما يتعلق بأرباح أسهم الخزينة المُعترف بها في الأرباح أو الخسائر.

أمر آخر

اعتمد المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية للشركة المُنعقد بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٢٣ البيان المالي المُوحّد للمجموعة كما في وعن السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، إلا أنهم لم يعتمدوا تقرير المُدقق ولم يتم إعفاء المُدقق المعني بالسنة المالية المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

معلومات أخرى

يُعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات لدينا.

إن رأينا حول البيانات المالية المُوحّدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها. استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. وليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

تضطلع الإدارة بمسؤولية إعداد وعرض هذه البيانات المالية المُوحّدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمّل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمو شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المُوحّدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. فمن الوارد أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية التدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال أعمال التدقيق. وعليه، قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية المُوحّدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً إلى أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف مُتعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية الخاص بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قِبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّاً جوهريّاً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معدَّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فقد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية المُوحّدة وهيكلها ومحتواها بشكلٍ عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة داخل المجموعة لإبداء رأي عن البيانات المالية الموحدة. فنحن مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة وتنفيذها والإشراف عليها، ونتحمّل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد مسؤولي الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نقوم بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يُعتَقد أنه من المُحتمل أن يكون لها تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة التي من شأنها أن تحافظ على استقلاليتنا حيثما كان ذلك ملائماً.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمو شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية المُوحّدة للسنة الحالية، ومن ثمّ، نشير إلى أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء الإفصاح.

تقرير حول المُتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لما يقتضيه المرسوم بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيد بما يلي:

١. أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأعمال تدقيقنا؛

٢. وتم إعداد البيانات المالية المُوحّدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها في مرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛

٣. واحتفظت الشركة بدفاتر محاسبية منتظمة؛

٤. وتتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما ورد في الدفاتر المحاسبية للشركة؛

٥. يبين الإيضاح رقم ١١ حول هذه البيانات المالية المُوحّدة استثمارات المجموعة في الحصص والأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛

٦. يبين الإيضاح رقم ٢١ حول البيانات المالية المُوحّدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تمت بموجبها تلك المعاملات؛

٧. بناءً على المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة قد خالفت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أياً من الأحكام المعمول بها من مرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لعام ٢٠٢١ أو النظام الأساسي للشركة، مما قد يؤثر بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛

٨. ولم يتم تقديم أي مساهمات مجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

Grant Thornton
P.O. Box: 1620
DUBAI-U.A.E.
Public Accountants

جـرانـت ثـورنـتـون

د. أسامة رشدي البكري
سجل مدققي الحسابات رقم: ٩٣٥
دبي، الإمارات العربية المتحدة

٣٠ مارس ٢٠٢٤

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاحات	٢٠٢٣ **ألف درهم إماراتي**	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي *(معدلة*)*
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
سفن وممتلكات ومعدات	٦	**٥١٦,٢١١**	٥٨٧,١٢١
شهرة تجارية	٧	**١٤٣,٤٦٣**	١٤٣,٤٦٣
إجمالي الأصول غير المتداولة		**٦٥٩,٦٧٤**	٧٣٠,٥٨٤
الأصول المتداولة			
مخزون	٨	**٩,٠٨٤**	٧,٩٦٦
ذمم مدينة تجارية وأخرى	١٠	**٢٣,١٤٤**	١٧,٧٩٦
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١١	**١٠٠,٣٧٩**	-
النقد والأرصدة المصرفية	١٢	**٢١٠,٠٥٩**	٢٨,٢٧١
إجمالي الأصول المتداولة		**٣٤٢,٦٦٦**	٥٤,٠٣٣
إجمالي الأصول		**١,٠٠٢,٣٤٠**	٧٨٤,٦١٧
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال	١٣	**٨٣٧,٦٩٦**	١,٢٧٥,٣٩١
علاوة أسهم	١٣, ١٥	**٣٥,٧٣٤**	٨,٤٥٢
أسهم الخزينة	١٥	**(٩٦,٢٨١)**	(٢٤,٠٤٥)
احتياطي قانوني	١٤	**٢,١٢٨**	١٩,٧٤٧
خسائر متراكمة		**(٢,٥٧٠)**	(٦٧٩,١٥٩)
احتياطيات أخرى	١٦	**(١٨١,٠٧١)**	(١٨١,٠٧١)
إجمالي حقوق الملكية		**٥٩٥,٦٣٦**	٤١٩,٣١٥
الالتزامات غير المتداولة			
قروض تخضع لفائدة	١٧	**٩٤,١٦٣**	١٥٧,٨٨٩
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٩	**١,٢٥٥**	١,٢١١
إجمالي الالتزامات غير المتداولة		**٩٥,٤١٨**	١٥٩,١٠٠
الالتزامات المتداولة			
قروض تخضع لفائدة	١٧	**٢٥,٦٨٤**	٧٥,٤٣٤
صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل	١٨	**-**	٣٤,٩٨٣
سحوبات بنكية على المكشوف	١٢	**١٨٠,١٨٧**	-
ذمم دائنة تجارية وأخرى	٢٠	**١٠٥,٤١٥**	٩٥,٧٨٥
إجمالي الالتزامات المتداولة		**٣١١,٢٨٦**	٢٠٦,٢٠٢
إجمالي الالتزامات		**٤٠٦,٧٠٤**	٣٦٥,٣٠٢
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		**١,٠٠٢,٣٤٠**	٧٨٤,٦١٧

تمت اعتماد على هذه البيانات المالية المُوحّدة والموافقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٤ وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قِبل:

الدكتور عبد الرحمن العفيفي عضو مجلس الإدارة	السيد أحمد محمد فتحي الكيلاني الرئيس التنفيذي	السيد علي عبودة المدير المالي التنفيذي

** يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣١) لمزيدٍ من التفاصيل حول تعديلات السنة الماضية.*

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المُوحّدة.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	الإيضاح	٢٠٢٣ **ألف درهم إماراتي**	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي *(معدلة*)*
الإيرادات	٢٢	**١٠٥,٥٣٤**	١٣٧,٢٢٩
تكاليف مباشرة	٢٣	**(٩٥,٩٢١)**	(١١٦,٧٤٧)
مجمل الأرباح		**٩,٦١٣**	٢٠,٤٨٢
مصروفات عمومية وإدارية	٢٤	**(٢٦,٧٣١)**	(١٣,٤١٦)
إيرادات تشغيلية أخرى	٦	**٢٤,٨٣٤**	-
الأرباح التشغيلية		**٧,٧١٦**	٧,٠٦٦
إيرادات غير تشغيلية أخرى	٢٥	**٣٣,٤٢٦**	٢٠,٣٩٣
تكاليف التمويل	٢٦	**(٢٢,٥٣٤)**	(٣٣,٢٤٥)
إيرادات التمويل		**٢,٦٦٧**	-
الأرباح / (الخسائر) قبل ضريبة الدخل		**٢١,٢٧٥**	(٥,٧٨٦)
ضريبة الدخل		**-**	(١,٨٣٠)
أرباح / (خسائر) السنة		**٢١,٢٧٥**	(٧,٦١٦)
العائدة إلى:			
مساهمي الشركة		**٢١,٢٧٥**	(٧,٤٢٨)
الحصص غير المسيطرة		**-**	(١٨٨)
		٢١,٢٧٥	(٧,٦١٦)
ربحية/ (خسارة) السهم العائدة إلى مساهمي الشركة:			
الأساسية والمخفضة (درهم إماراتي)	٢٧	**٠,٠٢٣**	(٠,٠٠٦)

** يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣١) لمزيدٍ من التفاصيل حول التعديل على أرقام السنة الماضية.*

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المُوحّدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٢٠٢٣ **ألف درهم إماراتي**	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي *(معدلة*)*
أرباح / (خسائر) السنة	**٢١,٢٧٥**	(٧,٦١٦)
الدخل الشامل الآخر للسنة	**-**	-
إجمالي الدخل الشامل / (الخسائر) للسنة	**٢١,٢٧٥**	(٧,٦١٦)
إجمالي الدخل الشامل / (الخسائر) العائدة إلى:		
مُلاك الشركة	**٢١,٢٧٥**	(٧,٤٢٨)
حصص غير مسيطرة	**-**	(١٨٨)
	٢١,٢٧٥	(٧,٦١٦)

** يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣١) لمزيدٍ من التفاصيل حول تعديلات السنة الماضية.*

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المُوحّدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	العائدة إلى مساهمي الشركة								
	رأس المال *ألف درهم إماراتي*	*علاوة إصدار أسهم* *ألف درهم إماراتي*	*أسهم الخزينة* *ألف درهم إماراتي*	*الاحتياطي القانوني* *ألف درهم إماراتي*	*(خسائر متراكمة) / أرباح محتجزة* *ألف درهم إماراتي*	*احتياطيات أخرى* *ألف درهم إماراتي*	*سندات وصكوك إلزامية قابلة للتحويل* *ألف درهم إماراتي*	*الإجمالي* *ألف درهم إماراتي*	*حصص غير مسيطرة* *ألف درهم إماراتي*	*الإجمالي* *ألف درهم إماراتي*
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	١,٠١٩,٢٠٩		-	١٩,٧٤٧	(٦٧١,٥٤٣)	(٢,٧٢٤)	-	٣٦٤,٦٨٩	١٠,١٤٨	٣٧٤,٨٣٧
أسهم خزينة (إيضاح ١٥) (*مُعدلة)	-	٨,٤٥٢	(٢٤,٠٤٥)	-	-	-	-	(١٥,٥٩٣)	-	(١٥,٥٩٣)
حاملو السندات الإلزامية القابلة للتحويل المصدرة القابلة للتحويل ("سند جديد") (إيضاح ١٦)	-	-	-	-	-	-	٨٥,٣٩٤	٨٥,٣٩٤	-	٨٥,٣٩٤
حقوق الملكية الصادرة لحاملي السندات الجديدة (إيضاح ١٦)	٢٥٦,١٨٢	-	-	-	-	(١٧٠,٧٨٨)	(٨٥,٣٩٤)	-	-	-
الاستحواذ على حصص غير مسيطرة	-	-	-	-	(١٨٨)	(٧,٥٥٩)	-	(٧,٧٤٧)	(٩,٩٦٠)	(١٧,٧٠٧)
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة (*مُعدلة)	-		-	-	(٧,٤٢٨)	-	-	(٧,٤٢٨)	(١٨٨)	(٧,٦١٦)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (*مُعدلة)	١,٢٧٥,٣٩١	٨,٤٥٢	(٢٤,٠٤٥)	١٩,٧٤٧	(٦٧٩,١٥٩)	(١٨١,٠٧١)	-	٤١٩,٣١٥	-	٤١٩,٣١٥
تخفيض رأس المال واستيعاب الخسائر (إيضاح ١٣)	(٦٣٧,٦٩٥)	-	-	(١٩,٧٤٧)	٦٥٧,٤٤٢	-	-	-	-	-
أسهم خزينة (إيضاح ١٥)	-	٢٤,٨٨٢	(٧٢,٢٣٦)	-	-	-	-	(٤٧,٣٥٤)	-	(٤٧,٣٥٤)
إصدار صكوك إلزامية قابلة للتحويل (إيضاح ١٣)	-	-	-	-	-	-	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠		٢٢٠,٠٠٠
أسهم مُصدرة لحاملي الصكوك (إيضاح ١٣)	٢٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠	-	-	-	-	(٢٢٠,٠٠٠)	(١٧,٦٠٠)	-	(١٧,٦٠٠)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	٢١,٢٧٥	-	-	٢١,٢٧٥	-	٢١,٢٧٥
تحويل إلى الاحتياطي القانوني (الإيضاح ١٤)	-	-	-	٢,١٢٨	(٢,١٢٨)	-	-	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٨٣٧,٦٩٦**	**٣٥,٧٣٤**	**(٩٦,٢٨١)**	**٢,١٢٨**	**(٢,٥٧٠)**	**(١٨١,٠٧١)**	**-**	**٥٩٥,٦٣٦**	**-**	**٥٩٥,٦٣٦**

** يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣١) لمزيدٍ من التفاصيل حول تعديلات السنة الماضية.*

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المُوحّدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	الإيضاح	٢٠٢٣ **ألف درهم إماراتي**	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي *(معدلة*)*
الأنشطة التشغيلية			
أرباح / (خسائر) السنة		**٢١,٢٧٥**	(٧,٦١٦)
تعديلات:			
اهلاك السُفن والممتلكات والمعدات	٦	**٣٦,٧٢٥**	٤١,٢٧٥
استهلاك أصول حق الاستخدام		**-**	١٩٢
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	١٠	**١,٠٠٠**	٣٩٥
الدخل من خفض بند التزامات مالية إلى قيمته الحالية		**-**	(١٩١)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٩	**٢٧٦**	١٨٠
تكاليف التمويل	٢٦	**٢٢,٥٣٤**	٣٣,٢٤٥
إيرادات التمويل		**(٢,٦٦٧)**	-
رد قيمة الالتزامات انتفى الغرض منها	٢٥	**(١٩,٤٦٦)**	(١٩,٧٠٧)
الربح من تسوية صكوك	٢٥	**(١٤,٥٤٩)**	-
أرباح من بيع السُفن	٦	**(٢٤,٨٣٤)**	-
التغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١١	**٢,٠٠٩**	-
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في رأس المال العامل		**٢٢,٣٠٣**	٤٧,٧٧٣
التغيرات في رأس المال العامل:			
مخزون		**(١,١١٨)**	٢٩٢
ذمم مدينة تجارية وأخرى		**(٣,٦٨١)**	(٣,٨٣٠)
ذمم دائنة تجارية وأخرى		**(٢٣,٥٩٥)**	(٣١,٦٤٩)
النقد من العمليات		**(٦,٠٩١)**	١٢,٥٨٦
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		**(٢٣٢)**	(١٤٦)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**(٦,٣٢٣)**	١٢,٤٤٠
الأنشطة الاستثمارية			
الاستثمارات في الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١١	**(١٧٨,٤٢٣)**	-
مُتحصلات من استبعاد أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١١	**٧٦,٠٣٥**	-
متحصلات من بيع السفن	٦	**٩٩,٤٧١**	-
إيداع ودائع ثابتة	١٢	**(٢٠٠,٠٠٠)**	-
شراء سُفن وممتلكات ومعدات	٦	**(٤٠,٤٥٢)**	(١,٥١٢)
الاستحواذ على حصص غير مسيطرة		**-**	(٩١٥)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(٢٤٣,٣٦٩)**	(٢,٤٢٧)
الأنشطة التمويلية			
سداد دفعات التزامات الإيجار		**-**	(١٩٢)
الحركة في النقد المُقيّد		**-**	٤,٤٦٦
رسوم الترتيبات المدفوعة		**-**	(٤,١٧٢)
متحصلات من قروض تخضع لفائدة		**١٨٠,١٨٧**	٢٢٦,٩٢٠
سداد قروض تخضع لفائدة		**(١٠٦,٣٧٥)**	(٢٢٢,٩٩٢)
فوائد مدفوعة		**(١٥,٢٥٥)**	(١٨,٦٩٣)
تسوية صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل	١٨	**(٣٤,٩٨٣)**	-
مُتحصلات من إصدار صكوك إلزامية قابلة للتحويل	١٣	**٢٠٢,٤٠٠**	-
تمويل من مزوّد سيولة		**٦٣,٣٣٠**	٧,٥٩٤
الحركة في أسهم الخزينة، صافي		**(٤٧,٣٥٤)**	٥,١١٧
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		**٢٤١,٩٥٠**	(١,٩٥٢)
صافي التغيير في النقد وما يعادله		**(٧,٧٤٢)**	٨,٠٦١
النقد وما يعادله في بداية السنة		**١٧,٨٠١**	٩,٧٤٠
النقد وما يعادله في نهاية السنة	١٢	**١٠,٠٥٩**	١٧,٨٠١

** يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣١) لمزيدٍ من التفاصيل حول تعديلات السنة الماضية.*

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المُوحّدة.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١ الوضع القانوني والأنشطة

تأسست شركة الخليج للملاحة القابضة ("الشركة") بوصفها شركة مساهمة عامة اعتباراً من ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ وذلك طبقاً لقرار وزارة الاقتصاد رقم ٤٢٥ لعام ٢٠٠٦. وتُعد الشركة مُدرجة في سوق دبي المالي، كما يقع المقر الرئيسي لها في الطابق ٣٩ في برج إيه بي آي تريو، البرشاء، دبي، الإمارات العربية المُتحدة.

تضطلع الشركة بشكلٍ رئيسي بأعمال النقل البحري لمنتجات النفط والبترول والبضائع المماثلة فضلاً عن تأجير السفن وخطوط الشحن لنقل الركاب والبضائع وخدمات التأجير للشحن البحري وللركاب وخدمات الشحن ووكلاء خطوط الشحن البحري وخدمات النقل والتخليص وخدمات تحميل وتفريغ وتعبئة البضائع وخدمات الشحن البحري وتشغيل إدارة السُفن.

وتنطوي هذه البيانات المالية الموحدة على الأداء المالي والوضع المالي للشركة والشركات التابعة لها المملوكة لها بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر مدرجة أدناه (يُشار إليها مجتمعة بـ"المجموعة"). كما تمتلك المجموعة شركات تابعة أخرى مُتعددة غير تشغيلية (ولاسيما مركبات الاستثمار)، والتي ليست مُدرجة في الجدول الوارد أدناه.

الشركات التابعة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	نسبة الملكية ٢٠٢٣	نسبة الملكية ٢٠٢٢
الخليج لنقل النفط (ذ.م.م)	شحن السفن وما إلى غير ذلك	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠٪	١٠٠٪
الخليج للملاحة بوليمار البحرية (ذ.م.م)	وكلاء خطوط الشحن البحري	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠٪	١٠٠٪
جلف نافيجاشن لايف ستوك كاريرز ليمتد إنك	امتلاك السفن	بنما	١٠٠٪	١٠٠٪

تمتلك المجموعة الفروع التالية:

الفروع	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس
الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (فرع السعودية)	تأجير السفن وما إلى غير ذلك	الإمارات العربية المتحدة

٢ بيان الامتثال وأسس الإعداد

٢-١ بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والطلبات المعمول بها بمُقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المُتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١.

٢-٢ أساس الاعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس الاستحقاق وطبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المُدرجة بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح أو الخسائر والتي تُقاس طبقاً لقيمتها العادلة.

٢-٣ مبدأ الاستمرارية

تكبّدت المجموعة خسارة تلغ بقيمة ٦٠,٩٢٧ درهم إماراتي للسنة المالية المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وذلك بخلاف الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية الأخرى التي تُقدّر قيمتها ٣٩,٦٥٢ درهم إماراتي.

٢ بيان الامتثال وأسس الإعداد (تابع)

٢-٣ مبدأ الاستمرارية (تابع)

وتجدر الملاحظة أنه قد تقرر في أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العمومية في اليوم الموافق ٣١ يناير ٢٠٢٢ موافقة المُساهمين على إصدار سندات إلزامية قابلة للتحويل بقيمة تصل إلى ١٥٠,٠٠٠ ألف درهم إماراتي ("سندات جديدة") عن طريق اكتتابٍ خاص، وقد تم استخدام جزءٍ منها بقيمة ٨٥,٣٩٤ ألف درهم إماراتي (إيضاحات ١٢ و١٣ و١٤) مقابل تسوية الالتزامات وتحويلها إلى ٢٥٦,١٨٢ ألف سهم للشركة بقيمة ٠,٣٣ درهم إماراتي للسهم الواحد، مع مُراعاة فترة إغلاق مُدتها عام واحد. هذا وقد قرر المُساهمون أيضاً الموافقة على زيادة رأس مال الشركة لغرض تحويل السندات الجديدة إلى أسهمٍ في الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، قرر المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عُقد في ٢٢ مارس ٢٠٢٣ الموافقة على خفض رأس المال لاستيعاب الخسائر المُتراكمة وإصدار سندات إلزامية خاصة قابلة للتحويل بقيمة ٢٢٠ مليون لزيادة رأس مال الشركة، لكي يصل في نهاية المطاف إلى ما قيمته ٨٣٧,٦٩٦ ألف درهم إماراتي.

حصلت المجموعة على فائدة من قِبل مستثمرين رئيسيين مُحتملين، عن طريق مصرف استثماري، وذلك لغرض توفير سيولة للمجموعة تصل قيمتها إلى ٢٢٠,٠٠٠ ألف درهم إماراتي، وعليه اتفق المساهمون في أثناء اجتماع الجمعية العمومية الذي عُقد في اليوم الموافق ١١ سبتمبر ٢٠٢٣ على إصدار صكوك إلزامية قابلة للتحويل بقيمة ٢٢٠ مليون والتي تم تحويلها إلى رأس مال بسعر تحويل ١,١٠ درهم إماراتي (إيضاح ١٣)، مما ساهم في توفير تدفقات نقدية كافية للمجموعة من أجل الاستثمار والأنشطة التشغيلية فضلاً عن تسوية الالتزامات الحالية.

لقد أخذت المجموعة في الاعتبار ما ورد أعلاه، كما أعدت توقعاتٍ للتدفقات النقدية لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدور هذه البيانات المالية الموحدة المذكورة، وهي لديها توقع مقبول بصدد امتلاك المجموعة للموارد الكافية التي من المُقرر أن تُسهم في استمرار وجودها التشغيلي في المستقبل المنظور. وطبقاً ذلك، جرى إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس استمرار المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

علاوة على ذلك، قرر المساهمون استمرار عمليات المجموعة وذلك في اجتماع الجمعية العمومية الذي عُقد بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٢٣ بمقتضى المادة ٣٠٩ من مرسوم القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١.

٢-٤ أسس توحيد البيانات المالية

تتألف البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ويُجرى تحقيق السيطرة متى تكون الشركة عُرضة أو لديها حقوق لعوائد مُتغيرة جرّاء اشتراكها مع الشركة المُستثمر فيها وتحظى بالقدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سُلطتها المفروضة على الشركة المُستثمر فيها.

وبوجهٍ خاص، تضطلع الشركة بالسيطرة على الشركة المُستثمر فيها فقط وفي حال ما كانت تتمتع الشركة بما يلي:

- نفوذ على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه النشاطات ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرض أو حقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- قدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

عندما يكون لدى الشركة حقوق أقل من غالبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ الشركة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم إذا كان لها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
- -الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى
- حقوق التصويت الخاصة بالشركة وحقوق التصويت المحتملة.

٢ بيان الامتثال وأسس الإعداد (تابع)

٢-٢ أساس التوحيد (تابع)

تقوم الشركة بإعادة تقييم ما إذا كان لديها سيطرة على الشركة المستثمر فيها أم لا عندما تشير الوقائع والظروف إلى وجود تغيير في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف ذلك التوحيد عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم إدراج أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الشركة التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال السنة ضمن البيانات المالية الموحدة بدءاً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة الشركة على الشركة التابعة لها.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بهدف جعل سياساتها المحاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

٣ المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة

٣-١ المعايير والتعديلات المُعتمدة كما في ١ يناير ٢٠٢٣:

تُعد بعض المعايير المُحاسبة الواردة أدناه سارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣ ومن ثمّ اعتمدتها المجموعة، إلا أنها لا تحظى بأي تأثيرٍ ملموس على النتائج المالية المُجمّعة للمجموعة أو مركزها.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين".
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين" – تعديلات المعيارين ١٧ و ٤ من المعايير الدولية للتقارير المالية.
- تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٨
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية
- الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناتجة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢
- الإصلاح الضريبي الدولي - القاعدة النموذجية للركيزة الثانية -تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢

٣-٢ المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية التي لم تصبح سارية بعد

في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية أو لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية العديد من المعايير والتعديلات الجديدة ولكنها غير سارية بعد على المعايير والتفسيرات الحالية. ومع ذلك، لم تسع المجموعة إلى اعتماد أيٍ من هذه المعايير أو التعديلات على المعايير الحالية في وقتٍ سالف بالإضافة إلى عدم صدور أي تفسيراتٍ معمول بها وبالتالي ينبغي على المجموعة أن تأخذ في الاعتبار هذه المسألة في تاريخ إعداد التقرير.

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق جميع الإصدارات ذات الصلة على الفترة الأولى التي تبدأ في أو بعد تاريخ سريان الإصدار المعني. لم يتم الإفصاح عن هذه المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة حيث إنه من غير المتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة متى تصير سارية المفعول.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة

٤-١ عمليات دمج الأعمال

تُطبّق المجموعة نهج الاستحواذ بصدد دمج عمليات الأعمال التجارية. ويُجرى احتساب المبلغ المُحوّل من قِبل المجموعة للسيطرة على شركة تابعة بوصفه مجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للأصول المُحوّلة والالتزامات المُتكبّدة وحصص حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة والتي تتضمن القيمة العادلة لأيٍ من الأصول أو الالتزامات الناشئة عن أي ترتيب لاعتبارٍ عرضي. يتم احتساب تكاليف الاستحواذ كمصروفات عند تكبدها.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

١-٤ عمليات دمج الأعمال (تابع)

لا ينطوي المبلغ المُحوّل الذي يُعد جُزءاً من دمج الأعمال على المبالغ المتعلقة بتسوية العلاقات القائمة مسبقاً. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تتم بتسوية أي علاقاتٍ قائمة مُسبقاً ضمن الأرباح أو الخسائر.

ويتم قياس الأصول التي تم الاستحواذ عليها والالتزامات المُفترضة بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ.

يتم مبدئياً قياس الشهرة التجارية بالتكلفة (باعتبارها الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة وأي حصص سابقة مُحتفظ بها عن صافي الأصوب القيمة العادلة لصافي الأصول المُستحوذ عليها القابلة للتحديد والالتزامات المفترضة). ففي حال كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المستحوذ عليها تزيد على إجمالي المبلغ المُحوّل، تضطلع المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حدد على نحوٍ صحيح كافة الأصول المُستحوذ عليها وكافة الالتزامات المُفترضة فضلاً عن مُراجعة الإجراءات المُتبّعة في قياس المبالغ لكي يُجرى الاعتراف بها في تاريخ الاستحواذ. ففي حال كانت نتائج إعادة التقييم لاتزال تزيد القيمة العادلة لصافي الاصول المُستحوذ عليها على إجمالي المبلغ المُحوّل، فيتم الاعتراف بالأرباح في الأرباح أو الخسائر.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس الشهرة التجارية بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة المتراكمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة التجارية المستحوذ عليها في دمج الأعمال من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن أن تستفيد من دمج الأعمال لدى المجموعة، بغض النظر عما إذا كانت أصول أو التزامات أخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

٢-٤ تحويل العملات الأجنبية

العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

حيث إن غالبية مُعاملات المجموعة تُجرى بالدولار الأمريكي ("دولار أمريكي")، أو بعملاتٍ مُقومة بالدولار الأمريكي، فإن العُملة المُستخدمة لهذه الشركات هي الدولار الأمريكي. ومع ذلك، تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم إماراتي الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم إماراتي") وهي العملة التشغيلية للمجموعة. ويُجرى تحويل الدولار الأمريكي إلى الدرهم إماراتي بمُعدل ١ دولار أمريكي = ٣,٦٦ درهم إماراتي إمارتي نظراً إلى وجود ربطٍ متواصل بين الدولار الأمريكي والدرهم إماراتي. ويتم تقريب كافة القيم إلى أقرب عدد صحيح بالألف (ألف درهم إماراتي)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية بأسعار صرف العملات الأجنبية المطبقة بتاريخ المعاملات. يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الأصول والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، إلى جانب تأجيلها ضمن حقوق الملكية في حال كانت تُعزى إلى جزءٍ من صافي الاستثمار في عمليات أجنبية.

تُعرض أرباح وخسائر صرف العُملات الأجنبية ذات الصلة بالقروض والنقد وما يُعادله في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن تكاليف التمويل. بينما تُعرض كافة أرباح وخسائر صرف العُملات الأجنبية الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس الصافي تحت بند "دخل آخر/مصروفات أخرى".

يتم تحويل البنود غير النقدية التي تمّ قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج الفروقات الناشئة عن تحويل الأصول والالتزامات المدرجة بالقيمة العادلة كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، يتم إدراج الفروقات الناتجة عن تحويل الالتزامات والأصول المالية غير النقدية مثل حقوق الملكية المُحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة، بينما يتم الاعتراف بالفروقات من تحويل الأصول غير النقدية، مثل الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ سفن وممتلكات ومعدات

يتم بيان السفن والممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المُتراكمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة التاريخية على النفقات المنسوبة مباشرةً إلى الاستحواذ على البنود.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصلٍ منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. *يتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل*. ويتم تحميل تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى على بيان الأرباح والخسائر الموحد خلال السنة المالية التي يتم تكبدها فيها.

تخضع التكلفة المُتكبدة أثناء إرساء السُفن في الأحواض الجافة، ويتم استهلاكها بالاستناد إلى الفترة التي من المُقرر أن تتدفق فيها المزايا الاقتصادية المُستقبلية إلى المجموعة.

ويتم الاعتراف بالاستهلاك على أساس القسط الثابت لتخفيض قيمة التكلفة ناقصاً القيمة المُتبقيّة المُقدّرة للسفن والممتلكات والمعدات. يتم تطبيق الأعمار الإنتاجية التالية:

• السفن:	
- ناقلات المواد الكيميائية	١٠-٣٠ سنة
- ناقلات المواشي	٢٠-٤٠ سنة
- تكاليف الأحواض الجافة	٣-٥ سنة
• تحسينات على عقارات مستأجرة	١٠ سنوات
• معدات مكتبية	٢-٥ سنة
• أثاث وتجهيزات	٥ سنوات
• مركبات	٥ سنوات

يتم في نهاية كل فترة تقرير، مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية الخاصة ويتم تعديلها عندما يلزم القيام بذلك.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من الاستبعاد من خلال مقارنة عوائد البيع مع القيم الدفترية، والاعتراف بها في دخلٍ آخر (مصروفات عمومية وإدارية) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٤-٤ انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تُجري المجموعة بتاريخ كل تقرير تقييماً ما إذا كان هناك دليلاً على انخفاض قيمة أحد الأصول أم لا. ففي حال وجود أي دليلٍ على ذلك، أو ثمة ضرورة لإجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي، تتولى المجموعة تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. ومن ثمّ، تُحدد القيمة القابلة للاسترداد لأحد الأصول الفردية، ما لم ينتج عن الأصول تدفقات نقدية مستقلة إلى حدٍ كبير عن تلك الناتجة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول. كما يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة بما يُعادل زيادة القيمة الدفترية للأصول (أو الوحدة المُنتجة للنقد) عن قيمته القابلة للاسترداد، والذي يتمثل في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد والقيمة من الاستخدام، أيهما أكبر.

عندما يتم إجراء احتساب القيمة من الاستخدام، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية من كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. وعند احتساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد، نأخذ في الاعتبار مُعاملات السوق التي أجريت في الآونة الأخيرة. وفي حال عدم إمكانية تحديد هذه المُعاملة، نعمد إلى استخدام نموذج تقييم مُلائم.

وترتبط البيانات المُستخدمة في اختبار انخفاض القيمة بصورة مباشرة بآخر ميزانية مُعتمدة ومُعدّلة حسب الضرورة، لاستبعاد تأثيرات عمليات إعادة التنظيم المُستقبلية وتعزيزات الأصول. وعلى جانب آخر، تُحدد عوامل الخضم على حدة لكل وحدة من الوحدات المُنتجة للنقد وتعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال وعوامل المخاطر الخاصة بالأصول.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

٤-٤ انخفاض قيمة الأصول غير المالية (تابع)

وعادة ما تشمل هذه الميزانيات وحسابات التوقعات مُدة زمنية تصل إلى خمس سنواتٍ. كما يتم احتساب مُعدل النمو على المدى الطويل ويسر على توقع التدفقات النقدية المُستقبلية عقب انقضاء العام الخامس.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في العمليات المستمرة الواردة في بيان الأرباح أو الخسائر المُوحّد المعني بفئات المصروفات بما يتوافق مع وظيفة الأصل الذي تعرض لانخفاض القيمة.

أما بشأن الأصول، فيتم بتاريخ كل تقرير إجراء تقييمٍ لتحديد ما إذا كان ثمة مؤشر على تلاشي أو تقلص خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً. وفي حال وجود مثل هذه الإشارة، فإن المجموعة تقدر المبلغ الذي يمكن استرداده من الأصل أو الوحدة المُنتجة للنقد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً، فقط في حال كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد من الأصول منذ أخر مرة تم فيها الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. ويقتصر هذا العكس بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصول على القيمة القابلة للاسترداد من هذه الأصول، ولا تزيد على القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم صافي الاستهلاك، ما لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول في سنواتٍ سابقة. ويتم الاعتراف بهذا العكس ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المُوحّد، ما لم يتم تحميل الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل معكوسات خسائر انخفاض القيمة كزيادة من إعادة التقييم.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع الشهرة التجارية على أساس سنوي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى اختبار الشهرة التجارية، كما يتم اختبارها أيضاً عندما تشير الظروف إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية.

ويُجرى تحديد انخفاض قيمة الشهرة التجارية عن طريق تقييم القيمة القابلة للاسترداد من كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المُنتجة للنقد) التي تنطوي على شهرة تجارية. فمتى تكون القيمة القابلة للاسترداد من الوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية، يتم حينئذٍ الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. ولا يمكن عكس خسائر انخفاض قيمة الشهرة التجارية في الفترات المستقبلية.

فخسائر انخفاض القيمة للوحدات المُنتجة للنقد من شأنها خفض القيمة الدفترية لأي شهرة تجارية مُخصصة للوحدة المُنتجة للنقد. وبالتالي فإن أي خسائر مُتبقية في خفض القيمة يتم تحصيلها على نحوٍ مُتناسب مع الأصول الأخرى الموجودة في الوحدات المُنتجة للنقد.

٤-٥ التصنيف المُتداول مقابل غير المتداول

تعرض المجموعة الأصول والالتزامات في بيان المركز المالي الموحد على أساس التصنيف المتداول/ غير المتداول.

ويتم تصنيف الأصول على أنها متداولة عندما:

- مُتوقع تحقيقها أو النية لبيعها أو استخدامها ضمن نطاق الدورة التشغيلية الاعتيادية؛ أو
- الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛ أو
- من المتوقع تحقيقها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير؛ أو
- تكون في شكل نقد أو ما يعادله، ما لم يحظر استبدالها أو استخدامها لسداد التزام لمدة اثني عشر شهراً على أقل تقدير بعد فترة التقرير.

ويتم تصنيف كافة الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.

يتم تصنيف الالتزامات على أنها متداولة عندما:

- من المُتوقع تسويتها ضمن الدورة التشغيلية الاعتيادية؛ أو
- يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛ أو
- تكون مُستحقة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير؛ أو
- لا يكون هناك حق غير مشروط لتأجيل تسويتها لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

وبالتالي، تقوم المجموعة بتصنيف كافة الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

إن شروط بند الالتزامات التي قد ينتج عنها تسويته، بناءً على اختيار الطرف المقابل، عن طريق إصدار أدوات حقوق الملكية لا تؤثر على تصنيفها.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

٤-٦ المخزون

يُعرض المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

تتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف المُشتريات وغير ذلك من التكاليف الأخرى المُتكبدة لإيصاله إلى مكانه ووضعه الحاليين فضلاً عن بنود صافي مُخصص التقادم والمخزون بطيء الحركة.

تُعد صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية ناقصاً التكاليف المقدرة اللازمة لإتمام المعاملة وإجراء عملية البيع.

٤-٧ الأدوات المالية

الأصول المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر، حيثما يكون مُناسباً.

يعتمد تصنيف الأصول المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية وعلى نموذج أعمال إدارتها لدى المجموعة. وباستثناء الذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري أو التي قامت المجموعة بتطبيق بديل عملي بشأنها، تقوم المجموعة مبدئياً بقياس الأصول المالية بقيمتها العادلة زائداً تكاليف المُعاملات، وذلك في حال عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. أما الذمم المدينة التُجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري أو تلك التي قامت المجموعة بتطبيق بديل عملي بشأنها فيتم قياسها بسعر المُعاملات التجارية.

وبغرض تصنيف الأصول المالية وقياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لابد أن يترتب عليها تدفقات نقدية تمثل "دفعات المبلغ الأصلي والفائدة" على المبلغ الأصلي القائم فقط. ويُشار إلى هذا التقييم باسم اختبار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، ويتم إجراؤه على مستوى كل أداة. في حين يتم تصنيف الأصول المالية ذات تدفقات نقدية لا تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بغض النظر عن نموذج الأعمال الخاص بها.

يشير نموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول المالية إلى كيفية إدارتها لأصولها المالية من أجل تحقيق التدفقات النقدية. يحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنشأ عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما. يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالتكلفة المطفأة ضمن نموذج الأعمال بهدف الاحتفاظ بالأصول المالية بغرض تحصيل التدفقات النقدية بينما يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبهدف البيع.

إن مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تستلزم تسليم الأصول ضمن إطار زمني موضوع وفقاً للقوانين أو الأعراف السائدة في السوق (المشتريات بالطريقة العادية) يتم الاعتراف بها في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء الأصول أو بيعها.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تُصنّف الأصول المالية إلى فئاتٍ مختلفة. وتمثل الفئات التي تسري على المجموعة على النحو الآتي:

الأصول المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

تُقاس الأصول المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وتخضع للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الأرباح أو الخسائر عندما يتم إيقاف الاعتراف بالأصول أو تعديلها أو تعرضها لانخفاض القيمة.

تتألف الأصول المالية للمجموعة بالتكلفة المطفأة من النقد وما يعادله والذمم المدينة التجارية والأخرى.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

٤-٧ الأدوات المالية (تابع)

الأصول المالية (تابع)

الاعتراف المبدئي والقياس (تابع)

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يُجرى تسجيل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي الموحد بالقيمة العادلة مع الاعتراف بصافي التغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الشامل المُوحّد.

تشتمل هذه الفئة على أدوات حقوق الملكية المُدرجة المُخصصة لأغراض المُتاجرة والتي لم تقم المجموعة باختيارها بشكل نهائي لتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إيقاف الاعتراف

يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المالية بشكل رئيسي (أو جزء من الأصول المالية أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة، حيثما ينطبق) (بما يعني الحذف من بيان المركز المالي المُوحّد للمجموعة) عندما:

- تنتهي الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية من بند الأصول؛ أو
- تنقل المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية الناشئة عن الأصول أو عندما تأخذ على عاتقها الالتزام بدفع التدفقات النقدية المُستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف آخر بموجب ترتيب "تمرير" التدفقات النقدية؛ وذلك إما عن طريق (أ) تحويل المجموعة بشكلٍ فعلي لكافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالأصول، أو (ب) امتناع المجموعة عن النقل أو الاحتفاظ الفعلي بكافة المخاطر والامتيازات ذات الصلة بالأصول، واللجوء إلى تحويل السيطرة على الأصول.

وعندما تنقل المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصول أو تبرم اتفاقية تمرير، فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر وامتيازات الملكية أم لا، وإلى أي مدى كان هذا الاحتفاظ.

في حال لم تقم بشكلٍ فعلي بتحويل ولا الاحتفاظ بكافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالأصول ولم تقم بتحويل السيطرة على الأصول، تواصل المجموعة الاعتراف بالأصول المحوّلة إلى مدى استمرار ارتباطها بهذه الأصول. في هذه الحالة، تقوم المجموعة كذلك بالاعتراف بالالتزامات ذات الصلة.

تُقاس الأصول المحولة والالتزامات ذات الصلة على نحو يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المجموعة.

تخضع المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المنقول للقياس بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل، والحد الأقصى للمبلغ الذي قد يُطلب من المجموعة سداده، أيهما أقل.

انخفاض القيمة

تستخدم متطلبات الانخفاض في القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ معلومات استشرافية للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة - "نموذج خسارة الائتمان المتوقعة". وتشتمل الأدوات التي تقع ضمن نطاق المتطلبات على القروض والأصول المالية الأخرى من نوع الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والذمم المدينة التجارية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ والتزامات القروض وبعض عقود الضمانات المالية (للمصدر) التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاقاً أوسع من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤات المعقولة والداعمة التي تؤثر بدورها على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة. عند تطبيق هذا النهج المستقبلي، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تتدهور بشكلٍ ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو تلك ذات مخاطر ائتمان ضئيلة ("المرحلة ١").
- والأدوات المالية التي تدهورت تدهوراً ملحوظاً من ناحية جودة الائتمان منذ الاعتراف المبدئي وغير منخفضة المخاطر الائتمانية ("المرحلة ٢").

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

٤-٧ الأدوات المالية (تابع)

الأصول المالية (تابع)

انخفاض القيمة (تابع)

وقد تغطي "المرحلة ٣" الأصول المالية التي تتمتع بدليلٍ موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف "بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً" للفئة الأولى (أي المرحلة ١) بينما يتم الاعتراف "بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر" للفئة الثانية (أي المرحلة ٢).

يتم تحديد قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال تقدير احتمالي مرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تتولى المجموعة تطبيق النموذج المبسط لاحتساب الذمم المدينة التجارية فضلاً عن تسجيل مخصص الخسائر بوصفها خسائر ائتمان متوقعة على مدى العمر الإنتاجي. وهو ما يُمثل العجز المتوقع في التدفقات النقدية التعاقدية، مع الأخذ في الاعتبار احتمالية التخلف عن السداد في أي وقت خلال فترة عمر الأداة المالية. وعند الاحتساب، تستعين المجموعة بخبراتها السابقة والمؤشرات الخارجية والمعلومات الاستشرافية لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام مصفوفة المخصصات.

يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٢٦ للحصول على تحليل مُفصّل حول كيفية تطبيق متطلبات انخفاض القيمة للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩.

تنظر المجموعة إلى الأصول المالية بوصفها متعثرة متى يتأخر سداد الدفعة التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً. ومع ذلك، قد تنظر المجموعة، في بعض الحالات، إلى الأصول المالية بوصفها متعثرة عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل المجموعة على المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل مراعاة أي تعزيزات ائتمانية تحتفظ بها المجموعة. يتم شطب الأصول المالية عندما لا يكون من المتوقع بشكل معقول استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الالتزامات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

صنّفت المجموعة التزاماتها المالية، طبقاً للاعتراف المبدئي، إلى قروض وسلفيات وذمم دائنة أخرى.

ويتم الاعتراف بكافة تلك الالتزامات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وصافي تكاليف منسوبة مباشرة للمعاملة، وذلك في حالة القروض والسلفيات وذمم دائنة أخرى.

وتشتمل الالتزامات المالية لدى المجموعة على الذمم الدائنة التجارية والأخرى والقروض التي تخضع لفائدة والصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل.

القياس اللاحق

تخضع كل من ذمم دائنة تجارية وأخرى والقروض التي تخضع لفائدة والصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل إلى القياس بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

وتُدرج كافة الرسوم ذات الصلة بالفائدة في تكاليف التمويل.

إيقاف الاعتراف

يتم إيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغائه أو انتهائه. عندما يتم استبدال التزام مالي بالتزام آخر من نفس المُقرض بشروط مختلفة جوهرياً، أو تم تعديل شروط الالتزام الحالية بشكل جوهري، تتم معاملة التغيير أو التعديل على أنه إيقاف الاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. في حين يتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية المعنية في بيان الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

٤-٧ الأدوات المالية (تابع)

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول المالية والالتزامات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المُوحّد في حال وجود حق قانوني ملزم حالياً لتسوية المبالغ المعترف بها فضلاً عن وجود الرغبة في التسوية على أساس الصافي، لتحقيق الأصول وتسوية الالتزامات في آنٍ واحد.

٤-٨ النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد في الصندوق والنقد لدى البنوك فضلاً عن الاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل وعالية السيولة، التي تكون مُستحقة في غضون ٩٠ يوماً من تاريخ الاستحواذ والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة وصافي النقد المُقيّد والسحوبات المصرفية على المكشوف التي لا تشكل جزءًا من رأس المال العامل للمجموعة.

٤-٩ مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها طبقاً لقانون العمل لدى دولة الإمارات العربية المُتحدة. ويستند استحقاق هذه المكافآت إلى راتب الموظف ومدة خدمته، شريطة استكمال الموظف للحد الأدنى من مُدة الخدمة. وتُستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. علاوة على ذلك، يُسجل مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين كبند منفصل يندرج تحت الالتزامات غير المُتداولة ويرد في بيان المركز المالي المُوحّد.

يتم دفع مساهمات المعاشات فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة للهيئة العامة للمعاشات، وفقاً لقانون العمل الإماراتي رقم (٧) لسنة (١٩٩٩) المعني بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتعديلاته، كما يتم تحميلها على بيان الدخل الشامل المُوحّد في فترة استحقاقها.

٤,١٠ امتيازات الموظفين قصيرة الأجل

تُعد امتيازات الموظفين قصيرة الأجل، بما في ذلك استحقاقات الإجازة، التزامات مُتداولة في ذمم دائنة تُجارية وأخرى، وتُقاس طبقاً للمبلغ غير المخصوم الذي من المُتوقع أن تقوم المجموعة بسداده جرّاء استحقاق غير مُستخدم.

٤-١١ قياس القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي سيتم استلامه نظير بيع أحد الأصول أو من المُقرر دفعه نظير تحويل أحد الالتزامات من خلال معاملة اعتيادية فيما بين أطرافٍ مشاركة في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض حدوث معاملة بيع الأصول أو تحويل الالتزامات إما:

- في السوق الرئيسي للأصول أو الالتزامات، أو

أو

- في حال عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر تفضيلاً للأصول أو الالتزامات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر تفضيلاً يجب أن يكون في متناول المجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات باستخدام الافتراضات التي كان ليستخدمها الأطراف المشاركة في السوق عند تسعير الأصول أو الالتزامات، بافتراض أن الأطراف المشاركة في السوق تتصرف لمصلحتها الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأطراف المشاركة في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من استخدام الأصول بأعلى وأفضل استخدام لها أو بيعها إلى أطرافٍ مشاركة أخرى في السوق لتستخدمها بأعلى وأفضل استخدام لها.

تعمد المجموعة إلى استخدام أساليب التقييم التي تناسب الظروف الراهنة وحيث تتوفر البيانات الكافية لها لقياس القيمة العادلة، لزيادة استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تضطلع المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

١١-٤ قياس القيمة العادلة (تابع)

يتم تجميع الأصول المالية المقُاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المُوحّد ضمن ثلاثة مستويات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وتُحدد المستويات الثلاثة طبقاً لمدى مُلاحظة المُدخلات المُهمة بالنسبة إلى القياس، وهي كالآتي:

- المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزاماتٍ مُطابقة.
- المستوى ٢: هي مدخلات، بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى ١، والتي يمكن مُلاحظتها من أجل الأصل أو الالتزام، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى ٣: مدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الأصول والالتزامات بحسب طبيعة الأصل أو الالتزام وخصائصه ومخاطره والمستوى ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

١٢-٤ المُخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزاماً قانونياً أو ضمنياً نتيجة حدث سابق، ويكون من المرجح أن يلزم وجود تدفق خارجي للموارد الاقتصادية من المجموعة ومبالغ يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه. ولا يزال توقيت ومقدار التدفقات غير مؤكد. تُقاس المخصصات على أساس المصروفات المقدرة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي، بناءً على الدليل الأكثر موثوقية والمتوفر في تاريخ التقرير، بما في ذلك المخاطر والشكوك المرتبطة بالالتزام الحالي. وفي حالة وجود عدد من الالتزامات المماثلة، ويتم تحديد احتمالية أن يكون التدفق الخارج مطلوباً للتسوية من خلال النظر في فئة الالتزامات ككل.

يتم الاعتراف بأي تعويض يمكن للمجموعة أن تكون على يقين من تحصيله من طرف آخر خارجي فيما يتعلق بالالتزام كأصلٍ منفصل. ومع ذلك، قد لا يتجاوز هذا الأصل المبلغ المخصص ذي الصلة.

وفي حال كان تأثير القيمة الزمنية للمال أمراً جوهرياً، يتم خصم المخصص باستخدام مُعدل خصم ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الالتزام، عند الاقتضاء. وفي حال استخدام الخصم، يتم الاعتراف بزيادة المُخصص نظراً إلى مرور الوقت بوصفه تكلفة تمويل.

١٣-٤ الالتزامات المحتملة

لا يتم الاعتراف بأي التزام في حال لم يكن من المُحتمل وجود تدفق خارجي للموارد الاقتصادية نتيجة للالتزامات الحالية. ويتم الإفصاح عن هذه الحالات بوصفها التزاماتٍ مُحتملة، مالم يُجرى استبعاد تدفقات الموارد.

١٤-٤ الضرائب

ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالمصروفات والأصول صافية من ضريبة القيمة المضافة، باستثناء:

- في حال تكبد ضريبة القيمة المُضافة عند شراء أحد الأصول أو الخدمات التي تكون غير قابلة للاسترداد من هيئة الضرائب، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بضريبة القيمة المُضافة بوصفها جُزءاً من تكاليف الاستحواذ على أحد الأصول أو جُزءاً من بند المصروفات، حيثما كان مُلائماً.
- تحديد الذمم المدينة والذمم الدائنة بقيمة الضريبة المُضافة المُدرجة؛

في حال كان صافي مبلغ ضريبة القيمة المُضافة قابل للاسترداد أو مُستحق إلى، هيئة الضرائب وتم تضمينه بوصفه جُزءاً من الذمم المدينة أو الذمم الدائنة الواردة في البيانات المالية المُجمّعة.

ضريبة الدخل

تتألف مصروفات الضريبة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر من مجموع الضرائب المؤجلة والضرائب الحالية غير المعترف بها في الدخل الشامل الآخر أو في حقوق الملكية مباشرة.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

١٤-٤ الضرائب (تابع)

ضريبة الدخل (تابع)

ضريبة الدخل الحالية

تُقاس ضريبة الدخل الحالية للأصول والالتزامات على أساس القيمة المُتوقع استردادها من هيئات الضرائب أو تكون مُستحقة لها. إن مُعدلات الضرائب وقوانين الضرائب المُستخدمة لاحتساب القيمة هي تلك المُعدلات والقوانين التي تم تطبيقها أو تشريعها بشكلٍ جوهري في تاريخ التقرير لدى الدول التي تعمل فيها المجموعة وتُحقق دخلاً خاضعاً للضرائب.

في حين يتم الاعتراف بضريبة الدخل الحالية ذات الصلة بالبنود المُعترف بها مُباشرة في حقوق الملكية، لدى حقوق الملكية وليس الأرباح أو الخسائر المُوحّد. تُجري الإدارة تقييماتٍ دورية للمراكز الواردة في الإقرارات الضريبية ذات الصلة بالحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية المعمول بها إلى التفسير، وتضع أحكاماً متى يكون مُلائماً.

الضرائب المُؤجلة

يتم تحديد الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام الواردة في الفروقات المؤقتة بين الأُسس الضريبية للأصول والالتزامات وقيمتها الدفترية لأغراض التقارير المالية في تاريخ إعداد التقرير.

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للاستقطاع الضريبي وترحيل التخفيضات الضريبية غير المستخدمة وأي خسائر ضريبية غير مُستخدمة إلى الحد الذي يُحتمل فيه تحقيق أرباح خاضعة للضريبة، باستثناء الحالات التي لا يسمح فيها معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢.

كما تخضع القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة إلى المُراجعة في تاريخ كُل تقرير، ويتم خفضها للحد الذي لم يعد من المُرجح وجود أرباح كافية خاضعة للاستقطاع الضريبي للسماح باستخدام كل أصل الضريبة المؤجلة أو جزءٍ منه. بالإضافة إلى ذلك، تخضع أيضاً الأصول الضريبية المؤجلة غير المُعترف بها إلى المُراجعة في تاريخ كُل تقرير، ويتم الاعتراف بها للحد الذي يعد من المُرجح وجود أرباح خاضعة للاستقطاع الضريبي للسماح بالأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية باسترداد الأصل الضريبي المؤجل.

ويتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة بمقدار ما يكون من المحتمل استخدام الخسائر الضريبية الأساسية أو الفروق المؤقتة المستقطعة مقابل الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة. ويتم التقييم بالاستناد إلى توقعات المجموعة للنتائج التشغيلية المُستقبلية المُعدّلة من أجل إيرادات ومصروفات غير خاضعة للضريبة وحدود مُحددة على استخدام أي خسائر أو تخفيضات ضريبية غير مُستخدمة.

عموماً يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة اعترافاً تاماً، على الرغم من أن معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ ينص على إعفاءاتٍ محدودة. ونتيجة لهذه الإعفاءات، لا تعترف المجموعة بالضرائب المؤجلة على الفروق المؤقتة ذات الصلة بالشهرة التجارية.

يتم قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في السنة عند تحقق الأثل أو تسوية الالتزامات، وفقاً لمُعدلات الضريبة (والقوانين الضريبية) المشرعة أو بصدد التشريع في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة ذات الصلة بالبنود، وتم الاعتراف بها خارج الأرباح أو الخسائر، خارج الأرباح أو الخسائر. وبالتالي، يتم الاعتراف ببنود الضريبة المؤجلة المُرتبطة بالمُعاملة الأساسية إما في بيان الدخل الشامل أو في حقوق الملكية مباشرة.

١٥-٤ حقوق الملكية والاحتياطيات

يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها.

وتتضمن علاوة الأسهم أي أقساطٍ مستلمة بشأن إصدار رأس المال أو على الأرباح الناشئة عن بيع أسهم الخزينة. وعليه، يتم خصم أي تكاليف معاملة ترتبط بإصدار الأسهم من علاوة أسهم، صافي أي مزايا ضريبة دخل ذات صلة.

وتتضمن مكونات حقوق الملكية الأخرى على ما يلي:

- أسهم الخزينة*
- احتياطي قانوني - يتألف من التحويلات السنوية من أرباح المجموعة (يُرجى الرجوع إلى إيضاح ١٤).

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٥-٤ حقوق الملكية والاحتياطيات (تابع)

- الخسائر المُتراكمة/الأرباح المحتجزة - تشمل كافة الأرباح أو الخسائر المحتجزة للفترة الحالية والسابقة.
- احتياطيات أخرى - تشمل فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن تحويل البيانات المالية للمنشآت الأجنبية للمجموعة إلى الدرهم إماراتي (انظر الإيضاح ١٦).
- سندات وصكوك إلزامية قابلة للتحويل - تشمل الأرباح والخسائر ذات الصلة بهذه الأنواع من الأدوات المالية (انظر الإيضاح ١٣).

يتم تسجيل كافة المعاملات مع مساهمي الشركة على نحو منفصل داخل حقوق الملكية.

تشكل أسهم الخزينة أدوات ملكية خاصة استحوذت عليها الشركة، والتي يتم الاعتراف بها بالتكلفة وخمصها من حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأي أرباح/ خسائر في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أي أدوات حقوق ملكية خاصة بالمجموعة. إن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع، في حال إعادة إصداره، والمستحق يتم الاعتراف به في علاوة الأسهم.

١٦-٤ توزيعات الأرباح

تم رصد الالتزام من أجل قيمة اي توزيعات أرباح مُعلن عنها، وقد تمت الموافقة عليها على نحوٍ ملائم ولم تعد ترجع إلى تقدير الشركة (بما يعني اعتمادها في اجتماع جمعية عمومية) فور أو قبل انتهاء فترة التقرير، ولكن لم يتم توزيعها في نهاية فترة التقرير.

١٧-٤ الاعتراف بالإيرادات

تعتمد الإيرادات على نموذج جديد يتألف من خمس خطوات، كما هو موضح أدناه، والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء.

الخطوة رقم ١: تعريف العقد (العقود) مع العميل:

الخطوة رقم ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد:

الخطوة رقم ٣: تحديد سعر المعاملة:

الخطوة رقم ٤: تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء، ثم

الخطوة رقم ٥: الاعتراف بالإيرادات عندما يتم الوفاء بالالتزامات الأداء.

لقد خلصت المجموعة، بالاستناد إلى تقييم ترتيبات إيراداتها مع العملاء، إلى كونها المورد الرئيسي لغالبية ترتيبات إيراداتها حيث كونه المُلزم الرئيسي في كافة ترتيبات الإيرادات، ولديها القدرة على تحديد الأسعار والذي يتعرض أيضاً لمخاطر الائتمان.

يتم الاعتراف بالإيرادات المُستلمة من عقود الإيجار المُحددة على أساس القسط الثابت على مدى الفترة الزمنية للإيجار، ناقصاً رسوم خارج الإيجار.

تتكون إيرادات خدمات الشحن ومبيعات المنتجات البحرية وإيرادات التوزيع من القيمة المفوترة للبضائع الموردة والخدمات المُقدّمة، بعد خصم الخصومات والعوائد، ويتم الاعتراف بها عند توصيل البضائع وتقديم الخدمات.

١٨-٤ مصروفات تشغيلية

يتم الاعتراف بالمصروفات التشغيلية في بيان الأرباح أو الخسائر فور استخدام البضائع أو الخدمات أو عند تكبدها. يتم الاعتراف بنفقات الضمانات عندما تتكبد المجموعة التزاماً يتعلق عادةً بالبضائع التي تم بيعها.

١٩-٤ ربحية السهم

ربحية السهم الأساسية

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بقسمة الأرباح العائدة إلى مُلاك للشركة، باستثناء أي تكاليف خدمة حقوق الملكية بخلاف الأسهم العادية، عن طريق استخدام المتوسط المُرجح لعدد الأسهم العادية المُصدرة خلال السنة (باستثناء الأسهم العادية المُشتراة من قِبل المجموعة ويتم الاحتفاظ بها كأسهم خزينة).

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

٤-١٩ ربحية السهم (تابع)

ربحية السهم المُخفّضة

يتم احتساب ربحية السهم المخفضة من خلال تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة على افتراض تحويل جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة. لا يوجد لدى الشركة أي فئات من الأسهم العادية المحتملة المخفضة، ومن ثمّ فإن ربحية السهم المُخفَضة هو نفسه ربحية السهم الأساسية.

٤-٢٠ الأحكام والتقديرات الهامة غير المؤكدة

تقوم الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، بوضع عددٍ من الأحكام والتقديرات والافتراضات فيما يخص الاعتراف وقياس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.

أحكام إدارية هامة

فيما يلي الأحكام الهامة، التي قامت الإدارة بوضعها في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الأكبر على البيانات المالية الموحدة.

تصنيف عقود إيجار العقارات - المجموعة بصفتها مؤجر

أبرمت المجموعة عقود إيجار في ترتيبات عقود إيجار سفن طويلة الأجل. لقد حددت المجموعة، بناء على تقييم شروط وأحكام الترتيبات، أن مدة الإيجار هذه لا تمثل الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للسفن وأن القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار لا ترتقي بشكلٍ كبير إلى القيمة العادلة للسفن، التي تحتفظ بشكلٍ كبير بكافة مخاطر وامتيازات ملكية تلك العقارات والحسابات بصورة فعلية من أجل عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي.

التقديرات غير المؤكدة

انخفاض قيمة السفن والشهرة التجارية

يحدث انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المُنتجة للنقد عن القيمة القابلة للاسترداد في قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. يتم احتساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد بالاستناد إلى البيانات المُتاحة من مُعاملات المبيعات المُلزمة التي يتم إجراؤها وفقاً للظروف السائدة لأصول مماثلة أو معدلات سوق ملحوظة ناقصاً التكاليف الإضافية لاستبعاد الأصل. أما احتساب القيمة من الاستخدام فيقوم على نموذج التدفقات النقدية المخصومة. يتم تحديد احتساب القيمة من الاستخدام عن طريق تغطية توقعات تفصيلية لمدة خمس سنواتٍ مُعتمدة من الإدارة، متبوعاً باستقراء التدفقات النقدية المتوقعة للأعمار الإنتاجية المتبقية باستخدام معدل نمو تُحدده الإدارة. أما تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لكل وحدة مُنتجة للنقد يتم عن طريق تطبيق مُعدل خصم ملائم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط التقديرات غير المؤكدة بافتراضاتٍ ذات صلة بمعدل الخصم المُستخدم في نموذج التدفقات النقدية المخصومة فضلاً عن التدفقات النقدية الداخلية المُستقبلية المتوقعة ومُعدل النمو المُستخدم لأغراض الاستقراء. بصدد تقييم انخفاض قيمة الشهرة التجارية، فإن الافتراضات الرئيسية المُستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المُنتجة للنقد المُختلفة، بما يتضمن تحليل الحساسية، ترد موضحة وبقدرٍ من التفصيل في إيضاح ٧. أما بصدد تقييم انخفاض قيمة السفن، فإن الافتراضات لرئيسية المُستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المُنتجة للنقد المُختلفة، بما يتضمن تحليل الحساسية، موضحة وبقدرٍ من التفصيل في إيضاح ٦.

الأعمار الإنتاجية للسفن والممتلكات والمعدات

تقوم المجموعة بتقدير الأعمار الإنتاجية للسفن والممتلكات والمعدات على أساس الفترة التي من المتوقع أن تكون الأصول متاحة للاستخدام خلالها. وتقوم المجموعة سنويا بمراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة للسفن والممتلكات والمعدات بناء على عوامل تشمل استخدام الأصول والتقييم الفني الداخلي والتغيرات التكنولوجية والعوامل البيئية والاستخدامات المتوقعة للأصول. ومن الوارد أن تتأثر النتائج المستقبلية للعمليات بشكل جوهري بالتغير في هذه التقديرات الناتجة عن التغيرات في العوامل المذكورة. إن تخفيض الأعمار الإنتاجية المقدرة من شأنه أن يزيد من مصروف الاستهلاك المسجل ويقلل القيمة الدفترية للأصول ذات الصلة. ولا تعتبر القيم المتبقية غير جوهرية.

٤ السياسات المُحاسبية الهامة (تابع)

٤-٢٠ الأحكام والتقديرات الهامة غير المؤكدة (تابع)

التقديرات غير المؤكدة (تابع)

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة من ذمم مدينة تجارية

تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصات لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة من الذمم المدينة التجارية. وتستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء التي تنطوي على سمات خسائر مماثلة.

تستند مصفوفة المخصصات بشكل مبدئي إلى معدلات التعثر السابقة التي تم ملاحظتها لدى المجموعة. تستخدم المجموعة مصفوفة لتعديل أنماط خسائر الائتمان السابقة في ضوء المعلومات الاستشرافية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تتدهور الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال العام المقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد حالات التعثر، فيتم حينئذٍ تعديل معدلات التعثر السابقة. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر التي تمت ملاحظتها سابقاً ويتم تحليل التغيرات في التقديرات الاستشرافية.

إن تقييم الترابط بين معدلات التعثر التي تمت ملاحظتها سابقاً والظروف الاقتصادية المتوقعة وخسائر الائتمان المتوقعة هو تقدير جوهري. إن قيمة خسائر الائتمان المتوقعة حساسة تجاه التغيرات في الظروف والحالات الاقتصادية المتوقعة. قد لا تكون تجربة خسائر الائتمان السابقة الخاصة بالمجموعة والظروف الاقتصادية المقدرة دليلاً على التعثر الفعلي للعميل في المستقبل. ترد المعلومات ذات الصلة بخسائر الائتمان المتوقعة من الذمم المدينة التجارية للمجموعة في إيضاح ٢٩.

٥ القطاعات التشغيلية

قطاعات الأعمال

يتم تقديم التقارير حول القطاعات التشغيلية على نحو يتوافق مع التقارير الداخلية المقدمة للمسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية. وقد تم تحديد المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية لدى المجموعة في اللجنة التنفيذية للمجموعة المعنية باتخاذ قراراتٍ استراتيجية. تتولى اللجنة التنفيذية مراجعة التقارير الداخلية للمجموعة بغرض تقييم الأداء وتخصيص الموارد. وعليه، فقد حددت الإدارة القطاعات التشغيلية بالاستناد إلى هذه التقارير والتي تم تغييرها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وتتألف المجموعة من قطاعاتٍ تشغيلية رئيسة ألا وهي:

- *تأجير السفن:* تأجير السفن للعملاء.
- *الشحن والخدمات الفنية:* تقديم خدمات وكالة للسفن التي ترسو في الموانئ وتوفير خدمات ورش عمل للقوارب.
- *الشركات:* تتضمن إدارة كافة القطاعات والأنشطة الإدارية.

تأجير السفن والشحن والخدمات الفنية والشركات التي تفي بالمعايير الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨: القطاعات التشغيلية بوصفها قطاعاتٍ تشغيلية منفصلة.

لا تضع اللجنة التنفيذية في اعتبارها التوزيع الجغرافي للعمليات التشغيلية للمجموعة لكي تكون ذات صلة بتحليل الإدارة الداخلي ومن ثمّ لم ترد أي معلوماتٍ ذات صلة بالقطاعات الجغرافية.

تخضع كافة نتائج القطاعات التشغيلية، والتي تتوافر معلومات مالية محددة بشأنها، للمراجعة بصفة دورية من قِبل اللجنة التنفيذية للمجموعة لاتخاذ قراراتٍ بشأن الموارد المُقرر تخصيصها للقطاع التشغيلي وتقييم أدائه.

٥ القطاعات التشغيلية (تابع)

يعرض الجدول التالي بيانات الإيرادات والأرباح للقطاعات التشغيلية للمجموعة عن السنتين المُنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على التوالي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	***تأجير السفن*** ***ألف درهم إماراتي***	***الشحن والخدمات الفنية*** ***ألف درهم إماراتي***	***الشركات*** ***ألف درهم إماراتي***	***المحذوفات بين القطاعات*** ***ألف درهم إماراتي***	***الإجمالي*** ***ألف درهم إماراتي***
الإيرادات	٩٩,٤٣٢	٦,٥٢٤	-	(٤٢٢)	١٠٥,٥٣٤
تكاليف مباشرة	(٩٢,٤٣٢)	(٣,٩١١)	-	٤٢٢	(٩٥,٩٢١)
إجمالي الأرباح	٧,٠٠٠	٢,٦١٣	-	-	٩,٦١٣
مصروفات عمومية وإدارية	(٨٨٧)	(٦,٣٦١)	(١٩,٤٨٣)	-	(٢٦,٧٣١)
إيرادات تشغيلية أخرى	-	-	٢٤,٨٣٤	-	٢٤,٨٣٤
الأرباح التشغيلية	٦,١١٣	(٣,٧٤٨)	٥,٣٥١	-	٧,٧١٦
إيرادات غير تشغيلية أخرى	٩٨١	٢٧	٣٥,٩٨٥	-	٣٦,٩٩٣
تكاليف التمويل	(١٩,٠٨٠)	(٩١)	(٤,٢٦٣)	-	(٢٣,٤٣٤)
الأرباح قبل ضريبة الدخل	(١١,٩٨٦)	(٣,٨١٢)	٣٧,٠٧٣	-	٢١,٢٧٥
ضريبة الدخل	-	-	-	-	-
أرباح/(خسائر) القطاع	(١١,٩٨٦)	(٣,٨١٢)	٣٧,٠٧٣	-	٢١,٢٧٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
أصول القطاع	٨٩٥,٩٢٤	٩٤٢	٩٣,٠٢٢	-	٩٨٩,٨٨٨
التزامات القطاع	(١٦٤,٤٧٩)	(١,٨٠٤)	(٢٢٨,٠٢٢)	-	(٣٩٤,٣٠٦)
النفقات الرأسمالية	٣٩,٨٠٩	-	-	-	٣٩,٨٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥ القطاعات التشغيلية (تابع)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	*تأجير السفن* *ألف درهم إماراتي*	*الشحن والخدمات الفنية* *ألف درهم إماراتي*	*الشركات* *ألف درهم إماراتي*	*المحذوفات بين القطاعات* *ألف درهم إماراتي*	*الإجمالي* *ألف درهم إماراتي*
إيرادات	١٢٧,١١٠	١١,٠٦٣	-	(٩٤٤)	١٣٧,٢٢٩
تكاليف مباشرة	(١١٠,٥٢٤)	(٧,١٦٧)	-	٩٤٤	(١١٦,٧٤٧)
إجمالي الأرباح	١٦,٥٨٦	٣,٨٩٦	-	-	٢٠,٤٨٢
مصروفات عمومية وإدارية	(٦٧٨)	(٥,٠٩٠)	(٨,٤٢٠)	٧٦٩	(١٣,٤١٩)
إيرادات تشغيلية أخرى	٤٢٥	٥	١,٠٢٦	(٧٦٩)	٦٨٧
أرباح تشغيلية	١٦,٣٣٣	(١,١٨٩)	(٧,٣٩٤)	-	٧,٧٥٠
إيرادات غير تشغيلية أخرى	١٠,٨٣٦	-	٨,٨٧١	--	١٩,٧٠٧
تكاليف التمويل	(٢٢,٦٨٥)	٢	(١٠,٥٦٠)	-	(٣٣,٢٤٣)
أرباح قبل ضريبة الدخل	٤,٤٨٤	(١,١٨٧)	(٩,٠٨٣)	-	(٥,٧٨٦)
ضريبة الدخل	(١,٨٣٠)	-	-	-	(١,٨٣٠)
أرباح/(خسائر) القطاع	٢,٦٥٤	(١,١٨٧)	(٩,٠٨٣)	-	(٧,٦١٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
أصول القطاع	٨٩٤,١٩٨	٤٥,٣٥٧	١,٥٢١,٣٠٧	(١,٦٦٨,٥١٣)	٧٩٢,٣٤٩
التزامات القطاع	(٧٨٨,١٦٦)	(٤١,٠٩١)	(٧١٩,٢٩٧)	١,٦٦٨,٥١٣	(٣٦٩,٢٠٥)
النفقات الرأسمالية	١,٥١٢	-	-	-	١,٥١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السفن والممتلكات والمعدات

	السفن: ألف درهم إماراتي	تحسينات على عقارات مستأجرة ألف درهم إماراتي	معدات مكتبية ألف درهم إماراتي	أثاث وتجهيزات ألف درهم إماراتي	مركبات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
إجمالي القيمة الدفترية						
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	١,٢٧٦,٦٧٤	٣,٨٤٥	٢,٦٢٧	٤٨٩	٤٢٨	١,٢٨٤,٠٦٣
إضافات	١,٥١٢	-	-	-	-	١,٥١٢
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٢٧٨,١٨٦	٣,٨٤٥	٢,٦٢٧	٤٨٩	٤٢٨	١,٢٨٥,٥٧٥
إضافات*	٤٠,٣٤٢	-	١١٠	-	-	٤٠,٤٥٢
إستبعادات	(١٧٥,٨٨٧)	-	-	-	-	(١٧٥,٨٨٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١,١٤٢,٦٤١**	**٣,٨٤٥**	**٢,٧٣٧**	**٤٨٩**	**٤٢٨**	**١,١٥٠,١٤٠**
الاستهلاك المتراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٦٥٠,٥٢٥	٣,٢٨٨	٢,٤٤٩	٤٨٩	٤٢٨	٦٥٧,١٧٩
المُحمّل للسنة	٤٠,٨٣٣	٤٤٢	-	-	-	٤١,٢٧٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦٩١,٣٥٨	٣,٧٣٠	٢,٤٤٩	٤٨٩	٤٢٨	٦٩٨,٤٥٤
المُحمّل للسنة	٣٦,٤٣٢	١١٥	١٧٨	-	-	٣٦,٧٢٥
إستبعادات	(١٠١,٢٥٠)	-	-	-	-	(١٠١,٢٥٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٦٢٦,٥٤٠**	**٣,٨٤٥**	**٢,٦٢٧**	**٤٨٩**	**٤٢٨**	**٦٣٣,٩٢٩**
صافي القيمة الدفترية:						
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٥١٦,١٠١	-	١١٠	-	-	٥١٦,٢١١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٥٨٦,٨٢٨**	**١١٥**	**١٧٨**	**-**	**-**	**٥٨٧,١٢١**

* إضافات إلى سفن متعلقة بتكاليف الأحواض الجافة.

٦ السفن والممتلكات والمعدات (تابع)

٦-١ انخفاض قيمة السُفن

في خلال السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم تُسجل المجموعة أي مُخصص الانخفاض في قيمة السفن (٢٠٢٢: لا شيء). ويتم التقييم عن طريق مقارنة القيمة الدفترية للسفن بقيمتها القابلة للاسترداد، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد والقيمة من الاستخدام، أيهما أعلى.

ويتم تحديد القيمة من الاستخدام لهذه السفن عن طريق خصم توقعات التدفقات النقدية على مدار فترة ٥ سنواتٍ بما في ذلك القيمة النهائية المُقدّرة. وتستند توقعات التدفقات النقدية إلى الخبرة السابقة وخطط الأعمال المُعتمدة من قِبل الإدارة ووفقاً للافتراضات الآتية:

- تم تحديد إيرادات السفن المستأجرة على أساس الأسعار وفقاً للعقود حيث تم تحديد إيرادات السفن المستأجرة على أساس أسعار عقود الإيجار على أساس زمني المتوقعة في المستقبل؛
- تم تحديد تكلفة تشغيل السفينة باستخدام مزيج من المصروفات الفعلية للسنة السابقة والمصروفات المدرجة في الميزانية للسنوات المقبلة مع تأثير تضخم عادي؛
- تم تقدير النفقات الأخرى مثل الإرساء الجاف باستخدام الاتجاه السابق لهذه المصروفات والتكلفة المتوقعة التي سيتم تكبدها في المستقبل؛
- تم تحديد القيمة المتبقية باستخدام قيمة الصلب في نهاية العُمر الإنتاجي للسفن؛
- تم خصم صافي التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم ٩,١٥٪ سنوياً (٢٠٢٢- ١٠,٤٥٪ سنوياً).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، إذا كان مُعدل الخصم المُستخدم أعلى بنسبة ٠,٥٪، مع بقاء جميع المُتغيرات الأخرى ثابتة، فلن يكون هناك انخفاضاً لقيمة السفن (٢٠٢٢: لا يوجد انخفاض للقيمة).

٦-٢ الاستهلاك

نستعرض في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد التالي قيمة مصروف الاستهلاك على السفن والمُمتلكات والمعدات على النحو الآتي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
تكاليف مباشرة (إيضاح ٢٣)	**٣٦,٤٣٢**	٤٠,٨٣٣
مصروفات عمومية وإدارية (إيضاح ٢٤)	**٢٩٣**	٤٤٢
	٣٦,٧٢٥	٤١,٢٧٥

٦-٣ أصول مرهونة

تم رهن السفن ذات قيمة دفترية بقيمة ٤٢٤,٩٣٨ ألف درهم إماراتي (٢٠٢١: ٥٣٤,١٥٣ ألف درهم إماراتي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كضمان للقروض المصرفية (إيضاح ١٧).

٦-٤ استبعاد السفن

خلال هذا العام، قامت المجموعة ببيع سفن بقيمة دفترية تبلغ ٧٤,٦٣٧ ألف درهم إماراتي مقابل نظير ٩٩,٤٧١ ألف درهم إماراتي، مما نتج عنه أرباح بقيمة ٢٤,٨٣٤ ألف درهم إماراتي.

٧ الشهرة التجارية

فيما يلي تفاصيل الشهرة التجارية:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
إجمالي القيمة الدفترية	**٢١٩,٩١٢**	٢١٩,٩١٢
خسائر انخفاض القيمة المتراكمة	**(٧٦,٤٤٩)**	(٧٦,٤٤٩)
صافي القيمة الدفترية	**١٤٣,٤٦٣**	١٤٣,٤٦٣

٧ الشهرة التجارية (تابع)

تشتمل الشهرة التجارية على ما يلي:

- تبلغ قيمة الشهرة التجارية ١٣٥,٩٩٩ ألف درهم إماراتي والتي نشأت في وقت الطرح العام الأولي ونتيجة للاستحواذ على أعمال وكالة السفن القائمة في ٢٠٠٥؛
- تبلغ قيمة الشهرة التجارية ٨٣,٩١٣ ألف درهم إماراتي جرّاء الاستحواذ على ناقلات المواشي في ٢٠١٨.

لقد تم تخصيص الشهرة التجارية للقطاع المعني بإعداد تقارير عن تأجير السفن.

أجرت الإدارة اختبار انخفاض القيمة للشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٢. لقد تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المُنتجة للنقد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٢ بالاستناد إلى حساب القيمة من الاستخدام عن طريق توقعات التدفق النقدي. تُستمد التدفقات النقدية من أحدث توقعات التدفقات النقدية ما قبل الضريبة لمدة خمس سنواتٍ بالاستناد إلى مُعدلات عقد الإيجار المُقدّرة عن طريق استخدام معلومات السوق المتاحة والمتداولة والاتجاهات السابقة للسفن التي لم تعد تمثل إيجارات طويلة الأجل. تحقق التدفقات النقدية التي تتجاوز فترة خمس سنوات معدل نمو مقدر، والتي تعتقد الإدارة أنها تقارب متوسط معدل النمو طويل الأجل للأعمال التي تنشط بها الوحدات المُنتجة للنقد.

تم تطبيق معدل خصم ما قبل الضريبة المطبق على توقعات التدفقات النقدية بنسبة ٨,٤٥٪ (٢٠٢٢: ٩,٤٨٪). ونتيجة لهذا التحليل، تبيّن وجود زيادة، ومن ثمّ عدم وجود انخفاض لقيمة الشهرة التجارية.

وقد أظهر حساب القيمة من الاستخدام حساسيةً للافتراضات التالية:

الإيرادات

تم تحديد الإيرادات في الأساس بالاعتماد على عقود اتفاقية الاستئجار الفعلية التي أُبرمت في تاريخ هذا التقرير. وقد أخذت الإدارة في الاعتبار. من غير المتوقع أن ينشأ عن الانخفاض المعقول بنسبة ٥٪ في معدل التأجير المتوقع أي انخفاض لقيمة الشهرة.

معدل الخصم

يمثل معدل الخصم تقييم السوق الحالي للمخاطر المعنية بالوحدات المُنتجة للنقد، مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الأصول ذات الصلة التي لم تُدرج في تقديرات التدفقات النقدية بعد. ويستند احتساب مُعدل الخصم على الظروف الخاصة بالمجموعة وقطاعاتها التشغيلية وهو مُستمد من متوسط التكلفة المُرجحة لرأس المال. ويأخذ متوسط التكلفة المُرجحة لرأس المال في الاعتبار كلٍ من الدين وحقوق الملكية. وتُستمد تكلفة حقوق الملكية من العوائد المُتوقعة على الاستثمار من مشاركين راغبين في السوق وتستند تكلفة الدين إلى تقدير الدين المُتاح للمشاركين الراغبين في السوق. وتندرج المخاطر ذات الصلة بالقطاعات عن طريق تطبيق عوامل بيتا الفردية. ومن غير المُتوقع أن ينشأ عن أي زيادة معقولة بنسبة ٠,٥٪ (٢٠٢٢: ٠,٥) في انخفاض في قيمة الشهرة التجارية (٢٠٢٢: ٩,٠٠٠ ألف درهم إماراتي).

معدل النمو

يمثل معدل النمو أفضل تقديرات الإدارة لمعدل نمو السوق المعمول به من أجل القطاعات الصناعية التي تعمل بها. من غير المتوقع أن ينشأ عن أي انخفاض معقول بنسبة ٠,٥٪ في معدل النمو في انخفاض في قيمة الشهرة (٢٠٢٢: لم يُسجل أي انخفاض في القيمة).

٨ المخزون

	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٢ ألف درهم إماراتي
قطع الغيار	٧,٣٤٤	٧,٠٠٢
زيوت ومواد تشحيم السفن	١,٧٤٠	٨٢٧
أخرى	-	١٣٧
	٩,٠٨٤	٧,٩٦٦

تم الاعتراف بمخزون قيمته الدفترية ٣,٩٧٤ ألف درهم إماراتي كمصروف في بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٥,٥٢٨ ألف درهم إماراتي).

٩ فئات الأصول والالتزامات المالية

تحتفظ المجموعة بالأدوات المالية الآتية:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية بالتكلفة المطفأة		
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**١٨,٢١٩**	١٢,٣٥٧
النقد والأرصدة المصرفية	**٢١٠,٠٥٩**	٢٨,٢٧١
	٢٢٨,٢٧٨	٤٠,٦٢٨
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
أدوات حقوق الملكية المدرجة	**١٠٠,٣٧٩**	-
	٣٢٨,٦٥٧	٤٠,٦٢٨
التزامات مالية بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**١٠٤,٩٧٠**	٨٤,٢٨٤
قروض تخضع لفائدة	**٣٠٠,٠٣٤**	٢٣٣,٣٢٣
صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل	**-**	٣٤,٩٨٣
	٤٠٥,٠٠٤	٣٥٢,٥٩٠
متداولة	**٩٤,١٦٣**	١٥٧,٨٨٩
غير متداولة	**٣١٠,٨٤١**	٣٥٢,٥٩٠

١٠ ذمم مدينة تجارية وأخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي *معدّلة*
الأصول المالية بالتكلفة المطفأة		
ذمم مدينة تجارية، إجمالي	**٢٢,٤٢٧**	١٣,٦٥٠
ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(٦,٨٧٥)**	(٥,٨٧٥)
ذمم مدينة تجارية، صافي	**١٥,٥٥٢**	٧,٧٧٥
فائدة مستحقة على ودائع ثابتة	**٢,٦٦٧**	
ذمم مدينة أخرى	**-**	٤,٥٨٢
	١٨,٢١٩	١٢,٣٥٧
الأصول غير المالية		
مبالغ مدفوعة مقدماً للموردين	**٣,٣٧٤**	٢,١٩٦
مصروفات مدفوعة مقدماً	**١,٥٥١**	٣,٢٤٣
	٤,٩٢٥	٥,٤٣٩
	٢٣,١٤٤	١٧,٧٩٦

يُمكن تسوية الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لذمم مدينة تجارية على النحو الآتي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير	**٥,٨٧٥**	٥,٤٨٠
المحمل للسنة (إيضاح ٢٤)	**١,٠٠٠**	٣٩٥
كما في ٣١ ديسمبر	**٦,٨٧٥**	٥,٨٧٥

١١ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

في خلال السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، استثمرت المجموعة في أدوات حقوق ملكية مُدرجة داخل الإمارات العربية المُتحدة لأغراض التداول، وعليه فقد تم تصنيف هذه الاستثمارات كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. فيما يلي الحركة في الاستثمارات في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
في بداية السنة	**-**	-
استحواذات	**١٧٨,٤٢٣**	-
تغير في القيمة العادلة (إيضاح ٢٥)	**(٢,٠٠٩)**	-
إستبعادات	**(٧٦,٠٣٥)**	-
	١٠٠,٣٧٩	-

١٢ النقد وما يعادله

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
نقد في الصندوق	**٨٣**	١٣٦
نقد لدى البنوك - حسابات جارية	**٩,٩٧٦**	٢٨,١٣٥
نقد لدى البنوك – ودائع ثابتة	**٢٠٠,٠٠٠**	
النقد والأرصدة المصرفية	**٢١٠,٠٥٩**	٢٨,٢٧١
ناقصاً: مبالغ نقدية مُقيّدة (١)	**-**	(١٠,٤٧٠)
ناقصاً: ودائع ثابتة (٢)	**(٢٠٠,٠٠٠)**	-
النقد وما يعادله	**١٠,٠٥٩**	١٧,٨٠١

(١) يمثل النقد المُحتفظ به في بعض الحسابات المصرفية من أجل سداد توزيعات أرباح قديمة قائمة غير مُطالب بها (إيضاح ١٣) والتي تم تحويلها إلى هيئة الأوراق المالية والسلع طبقاً لتعليماتها.

(٢)في أثناء الربع الثالث من سنة ٢٠٢٣، أودعت المجموعة ما قيمته ٢٠٠ مليون درهم إماراتي كوديعة ثابتة لدى مصرف محلي وتحمل معدلات فائدة بمعدلات تجارية سنوياً والتمتع بفترة استحقاق تصل إلى سنة واحدة.

١٣ رأس المال

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل ٨٣٧,٦٩٥,٦٢٥ سهم (٢٠٢٢: ١,٢٧٥,٣٩١,٢٤٩) بقيمة ١ درهم إماراتي للسهم الواحد	**٨٣٧,٦٩٦**	١,٢٧٥,٣٩١

فيما يلي الحركة في رأس المال خلال السنة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير	**١,٢٧٥,٣٩١**	١,٠١٩,٢٠٩
حقوق الملكية الصادرة لحاملي السندات الجديدة (١)	**-**	٢٥٦,١٨٢
تخفيض رأس المال (٢)	**(٦٣٧,٦٩٥)**	-
تحويل الصكوك إلى رأس مال (٣)	**٢٠٠,٠٠٠**	-
كما في ٣١ ديسمبر	**٨٣٧,٦٩٦**	١,٢٧٥,٣٩١

١٣ رأس المال (تابع)

(١) وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عُقد في تاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٢ على إصدار سندات إلزامية قابلة للتحويل ("سندات جديدة") بقيمة ١٥٠,٠٠٠ ألف درهم إماراتي لغرض زيادة رأس المال وإعادة هيكلة الصكوك الإسلامية الحالية غير القابلة للتحويل وغير ذلك من الالتزامات الأخرى.

حصلت المجموعة على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع من أجل إصدار سندات جديدة، ووافقت المجموعة في يونيو ٢٠٢٢ على إصدار سندات جديدة بقيمة ٨٥,٣٩٤ ألف درهم إماراتي للأطراف التالية:

- مالكي الالتزامات في الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل بمبلغ ٥٠,٥٤٠ ألف درهم إماراتي، مع فائد مستحقة حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢ بقيمة ١١,٥٦٥ ألف درهم إماراتي؛
- الدائنين بمبلغ ١٢,٤٥٠ ألف درهم إماراتي؛
- والقروض قصيرة الأجل من أطراف ذات علاقة بمبلغ ١٠,٨٣٨ ألف درهم إماراتي.

في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢، وفور إتمام المتطلبات التنظيمية، تم تحويل السندات الجديدة إلى ٢٥٦,١٨٢ ألف سهم بالشركة بسعر ٠,٣٣ درهم إماراتي للسهم الواحد. وعليه، زاد رأس مال الشركة إلى ٢٥٦,١٨٢ ألف درهم إماراتي ليقابله بذلك زيادة في احتياطي حقوق الملكية بقيمة ١٧٠,٧٨٨ ألف درهم إماراتي (إيضاح ١٦) ليمثل خصم الأسهم. كما تخضع كافة الأسهم الجديدة إلى فترة إغلاق مُدتها عام واحد.

(٢)وافق مساهمو الشركة في أثناء اجتماع الجمعية العمومية الذي عُقد بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٣، من خلال قراراتٍ خاصة، على خفض رأس المال بنسبة ٥٠٪ من إجمالي رأس المال المُصدر للشركة عن طريق إلغاء ٦٣٧,٦٩٥,٦٢٥ سهم من أسهم الشركة بقيمة اسمية ١ درهم إماراتي ("تخفيض رأس المال") على أساس تناسبي، لتحمل الخسائر المتراكمة إلى حد خفض هذه الخسائر بقيمة ٦٣٧,٦٩٥,٦٢٥ درهم إماراتي لرأس مال الشركة البالغ قيمته ٦٣٧,٦٩٥,٦٢٥ درهم إماراتي، مع الأخذ في الاعتبار أن الشركة سوف تستخدم بالكامل الاحتياطيات القانونية أو الاختيارية لتحمل جزء من الخسائر المتراكمة بالإضافة إلى الخسائر المتبقية التي تم تحملها من رأس المال. كما وافق المساهمون أيضاً على منح مجلس الإدارة مُطلق السلطة لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ وتطبيق تخفيض رأس المال طبقاً لأحكام مرسوم القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة (٢٠٢١) لدولة الإمارات العربية المتحدة واللوائح التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والسلع. وعليه، تم الانتهاء من تخفيض رأس المال في اليوم الموافق ٢٢ مايو ٢٠٢٣، وقد تم استخدام الاحتياطي القانوني بالكامل من أجل التحمل الجزئي للخسائر المتراكمة حسبما اعتمدته الجمعية العمومية وعقب الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

(٣)وافق مساهمو الشركة في أثناء اجتماع الجمعية العمومية الذي عُقد بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٣، من خلال قراراتٍ خاصة، على إصدار ٢٢٠ مليون صكٍ من الصكوك الإلزامية القابلة للتحويل إلى مستثمرين جُدد لكي يتم تحويلها إلى ٢٠٠ مليون سهم من أسهم الشركة بسعر ١,١٠ درهم إماراتي، مما يزيد بدوره من قيمة رأس مال الشركة إلى ٨٣٧,٦٩٥,٦٢٥ درهم إماراتي ("زيادة رأس المال") وذلك في أعقاب قرارات تخفيض رأس المال. تم الانتهاء من زيادة رأس المال في اليوم الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣، مما نتج عنه زيادة علاوة الأسهم بقيمة ٢,٤٠٠ ألف درهم إماراتي، صافية من تكاليف الأسهم بمبلغ ١٧,٦٠٠ ألف درهم إماراتي.

١٤ احتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة والمادة (١٠٣) من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، يجب تحويل ١٠٪ (٢٠٢٢: ١٠٪) كحد أدنى من أرباح الشركة للسنة إلى احتياطي قانوني. ويجب القيام بمثل هذه التحويلات حتى يبلغ رصيد الاحتياطي القانوني ما يعادل نصف رأس مال الشركة المدفوع. ويكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع بخلاف ما ينص عليه القانون سالف الذكر.

١٥ أسهم الخزينة

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عُقد بتاريخ ٢٨ إبريل ٢٠٢٢ على مُقترح مجلس الإدارة بإعادة الشراء من أسهم الشركة، بما لاي تجاوز ١٠٪ من إجمالي الأسهم، لأغراض استبعادها بموجب القرار الصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن هذا الأمر، من خلال توكيل مجلس إدارة الشركة بما يلي:

- تنفيذ قرار الجمعية العمومية خلال ٢٠٢٢ الذي تقره هيئة الأوراق المالية والسلع.
- تخفيض رأس مال الشركة في حال عدم استيفاء الفترة المحددة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع للتصرف في الأسهم المشتراة بإلغاء تلك الأسهم مع تعديل رأس مال الشركة في النظام الأساسي للشركة.

١٥ أسهم الخزينة (تابع)

وعليه، قامت الشركة بشراء ١١,١٥٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة في سنة ٢٠٢٢ عن طريق وسطاء ووكلاء السوق، والتي تم تسجيلها باسم الشركة باعتبارها المالك القانوني والمُستفيد الفعلي فضلاً عن تعيين موفر سيولة من أجل توفير سيولة للأوراق المالية للشركة المُدرجة في سوق دبي المالي بوصفها السوق المُنظمة عن طريق إدخال أسعار يومية في نظام تداول السوق، في حين يُمكن الاحتفاظ بأسه| الشركة التي يتم تداولها بموجب اتفاق توفير السيولة باسم موفر السيولة نيابة عن الشركة وبما يخدم مصلحتها.

فيما يلي تفاصيل أسهم الخزينة القائمة في تاريخ التقرير على النحو الآتي:

	عدد الأسهم		تكلفة الاستحواذ على الأسهم	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	العدد	العدد	**ألف درهم إماراتي**	ألف درهم إماراتي
تم الاحتفاظ بها بالاسم القانوني:				
- الشركة	**٥٧٥,٠٠٠**	١١,١٥٠,٠٠٠	**٣٣٤**	٣,٣٣٥
- موفر السيولة	**٢,٣٠٢,٤٧٠**	٣٥,٦١٩,٢٩٣	**١٦,٧٣٧**	٢٠,٧١٠
	٢,٨٧٧,٤٧٠	٤٦,٧٦٩,٢٩٣	**١٧,٠٧١**	٢٤,٠٤٥

تم الاعتراف بأرباح متراكمة بقيمة ٣٣,٣٣٤ ألف درهم إماراتي عن السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كعلاوة أسهم ضمن حقوق الملكية (٢٠٢٢: ٨,٤٥٢ ألف درهم إماراتي - مُعدلة) من بينها صافي أرباح بقيمة ٢٤,٨٨٢ ألف درهم إماراتي من صافي استبعاد الأسهم خلال السنة (٢٠٢٢: صافي أرباح بقيمة ٨,٤٥٢ ألف درهم إماراتي - مُعدلة). وطبقاً للاتفاقية المُوقّعة، فقد قام موفر السيولة بتمويل الاستحواذ على أسهم الخزينة بشكلٍ جزئي.

١٦ احتياطيات أخرى

تتضمن الاحتياطيات الأخرى احتياطي بقيمة ١٧٠,٧٨٨ ألف درهم إماراتي ناتجة عن إصدار ٢٥٦,١٨٢ سهم من أسهم الشركة بخصم مقابل تسوية ما مقداره ٨٥,٣٩٤ ألف درهم إماراتي من الالتزامات (الإيضاح ١٣)، في حين استوفت الشركة مُتطلبات زيادة رأس المال السارية اعتباراً من ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢.

كما تتضمن الاحتياطيات الأخرى تعديل حقوق الملكية بقيمة ٧,٥٥٩ ألف درهم إماراتي جرّاء الاستحواذ على حصص غير مسيطرة في ٢٠٢٢ بما يمثل زيادة مبلغ الشراء مقابل صافي القيمة الدفترية للحصص غير المُسيطرة في تاريخ الاستحواذ.

١٧ قروض تخضع لفائدة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
قروض مصرفية		
قروض لأجل	**١١٩,٨٤٧**	٢٣٢,٤٩٢
قرض قصير الأجل	**-**	٨٣١
	١١٩,٨٤٧	٢٣٣,٣٢٣
سحب مصرفي على المكشوف	**١٨٠,١٨٧**	-
إجمالي القروض التي تحمل فائدة	**٣٠٠,٠٣٤**	٢٣٣,٣٢٣
ناقصاً: الجزء غير المتداول	**(٩٤,١٦٣)**	(١٥٧,٨٨٩)
الجزء المتداول	**٢٠٥,٨٧١**	٧٥,٤٣٤

١٧ قروض تخضع لفائدة (تابع)

خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، حصلت المجموعة على تسهيلات مصرفية للسحب على المكشوف بحد أقصى ٢٠٠ مليون درهم إماراتي بضمان الوديعة الثابتة (إيضاح ١٢)، والتي تم استخدامها بشكل رئيسي في أنشطة التمويل وتسوية الصكوك. يحمل التسهيل فائدة بمعدل ٠,٧٥٪ على أعلى معدل مستحق الدفع على الودائع المرهونة سنويًا.

فيما يلي الحركة في القروض المصرفية خلال السنة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير	**٢٣٣,٣٢٣**	٢٢٩,٢٣٢
زائداً: إطفاء رسوم الترتيبات	**١,٤١٩**	٢,٨١٠
زائداً: إطفاء القيمة المخصومة	**-**	١,٥٢٥
زائداً: القرض الذي تم الحصول عليه خلال السنة	**-**	٢٢٦,٩٢٠
ناقصاً: القروض المُسددة خلال السنة	**(١٠٦,٣٧٥)**	(٢٢٢,٩٩٢)
ناقصاً: رسوم الترتيبات المدفوعة	**-**	(٤,١٧٢)
ناقصاً: رد القرض	**(٨,٥٢٠)**	-
في ٣١ ديسمبر	**١١٩,٨٤٧**	٢٣٣,٣٢٣

فيما يلي تفاصيل القروض لأجل:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
قرض لأجل ١ (١)	**-**	٢٣,١٤٧
قرض لأجل ٢ (٢)	**-**	١١,٠٥٠
قرض لأجل ٣ (٣)	**١١٩,٨٤٧**	١٩٨,٢٩٥
	١١٩,٨٤٧	٢٣٢,٤٩٢

(١) تعثّرت المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عن سداد قروض الأجل ١ و٢، وعليه تم تصنيف المبلغ الكامل لقروض الأجل كالتزامات متداولة في بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وفي خلال العام الحالي، اتفقت المجموعة على خطة تسوية مُعدّلة مع المُقرض وبناءً عليها قامت المجموعة بتسوية رسوم ابتدائية بقيمة ١,٠٠٠ ألف درهم إماراتي بالإضافة إلى رسوم قانونية بقيمة ١٩٠ ألف درهم إماراتي، لتظل القيمة المُتبقية البالغ قدرها ٢٥,٠٠٠ ألف درهم إماراتي مُستحقة السداد في ١ يونيو ٢٠٢٣ بسعر فائدة ٣ أشهر على أساس سعر الإيبور + ٣,٥٪ سنوياً (٥,٥٪ كحد أدنى) لحين التسوية التامة والنهائية في حالة أي تأخير. ومع ذلك، قامت المجموعة بتسوية القيمة المُتبقية ٢٥,٠٠٠ ألف درهم إماراتي والفائدة المُستحقة عليها في إبريل ٢٠٢٣.

وعلى هذا الأساس، ردّت المجموعة ما قيمته ٨,٥٢٠ ألف درهم إماراتي من قيمة القرض الأصلي فيما يتعلق بالقرضين الآجلين و١٠,٩٤١ ألف درهم إماراتي فيما يتعلق بالفائدة المُستحقة ذات الصلة والتي تم تسجيلها تحت بند إيرادات غير تشغيلية أخرى في بيان الأرباح أو الخسائر (الإيضاح ٢٥).

(٢) تم الحصول على القرض الآجل ٣ في ٢٠٢٢ بوصفه جزءاً من ترتيب إعادة التمويل من خلال مؤسسة مصرفية لإعادة هيكلة قروض المجموعة. وطبقاً لهذا الترتيب، اقترضت المجموعة ما قيمته ٢٢٦,٩٢٠ ألف درهم إماراتي وعمدت إلى استخدام العوائد بصورة جزئية لتسوية القرضين الآجلين الآخرين على نحوٍ تام. تكبّدت المجموعة رسوم ترتيب بقيمة ٤,١٧٢ ألف درهم إماراتي، والتي تخضع لإطفاء على مدى فترة الدين البالغة ٥ سنوات. يخضع القرض إلى الامتثال إلى بعض الاتفاقيات المالية على أساس ربع سنوي، والتي تم الوفاء بها جميعاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: تم الوفاء بها جميعاً). فور بيع السفن في غضون العام الحالي (الإيضاح ٦)، تم تسوية الحصة المُتبقية ذات الصلة للقرض الأجل بقيمة ٤١,٩ مليون درهم إماراتي على نحوٍ تام فضلاً عن إنفاق الحصة غير المُطفأة ذات الصلة من رسوم الترتيب على نحوٍ تام تحت بند تكاليف التمويل.

١٨ صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل

في ١٦ يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس الإدارة قراراً بإصدار ١٢٥ مليون صك من الصكوك الإسلامية غير قابلة للتحويل ("الصكوك") بقيمة ١٢٥,٠٠٠ ألف درهم إماراتي (بقيمة ١درهم إماراتي للصك الواحد) لما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومن خلال طرحٍ خاص. حصلت المجموعة بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٠ و٢٩ مارس ٢٠٢٠ على التوالي على موافقة من الهيئة التنظيمية والمساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية بإصدار الصكوك التي تحمل معدل ربح بقيمة ١٢٪ سنوياً تكون مُستحقة الدفع بصورة نصف سنوية مع فترة استحقاق تصل إلى ٥ سنواتٍ.

في ٢٠٢٠، تم طرح صكوك بقيمة ٨٧,٥٧٢ ألف درهم إماراتي للاكتتاب وحصلت المجموعة على المُتحصلات النقدية ذات الصلة. وقد بلغت تكلفة إصدار الصكوك ٩,٩١٥ ألف درهم إماراتي التي تم ردها على مدار الفترة التعاقدية للصكوك.

في ٢٠٢٢، اتفق مالكو الصكوك بقيمة ٥٠,٥٤٠ ألف درهم إماراتي مع فائد مستحقة حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢ بقيمة ١١,٥٦٥ ألف درهم إماراتي على تسوية الصكوك عن طريق إصدار سندات إلزامية قابلة للتحويل ثم تحويلها إلى أسهم في الشركة (الإيضاح ٢,٣).

في ١٤ فبراير ٢٠٢٣، أرسل ممثل حاملي الصكوك ("ممثل حاملي الصكوك") إلى الشركة إخطاراً بحالة تقصير في السداد، وذلك فيما يتعلق بالتقصير في سداد مبلغ التوزيعات الدورية وفقاً لشروط الاتفاقيات المعنية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل ("الشروط"). وبناءً على ذلك، طالب ممثل حاملي الصكوك بمبلغ التوزيعات ومبلغ الالتزامات، بقيمة ١٤,٨٠٤ ألف دولار أمريكي (ما يعادل ٥٤,١٨٣ ألف درهم إماراتي). وعلاوة على ذلك، طلبت هيئة الأوراق المالية والسلع من خلال رسالتها بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٣ توضيحاً من الشركة فيما يتعلق بهذا التأخير في السداد. أجرت إدارة الشركة تقييماً خلص بأن المطالبة التي قدمها ممثل حاملي الصكوك غير صحيحة، وأن الالتزامات المسجلة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتوافق مع الشروط وسيتم تسويتها عند استحقاقها وفقاً للشروط. وتم إرسال هذا التقييم من قبل الإدارة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع من خلال رسالة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٣. نجحت الإدارة في تسوية صكوك قائمة بقيمة ٣٦,٠٠٠ ألف درهم إماراتي مع فائدة مُستحقة بقيمة ١٣,٤٨٤ درهم إماراتي مما نتج عن ذلك تحقيق أرباح تسوية الصكوك بقيمة ١٤,٥٤٩ ألف درهم إماراتي تم الاعتراف بها تحت بند إيرادات غير تشغيلية أخرى (إيضاح ٢٥) خلال العام الحالي.

فيما يلي الحركة في الصكوك:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير	**٣٤,٩٨٣**	**٨١,٣٨٥**
تسوية	**(٣٦,٠٠٠)**	**(٥٠,٥٤١)**
إطفاء رسوم الترتيبات	**١,٠١٧**	**١,٨٣٩**
إطفاء رسوم الترتيبات ذات الصلة بالتحويل إلى سندات إلزامية قابلة للتحويل	**-**	**٢,٣٠٠**
في ٣١ ديسمبر	**-**	**٣٤,٩٨٣**

١٩ مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير	**١,٢١١**	١,١٧٧
المُحمّل للسنة	**٢٧٦**	١٨٠
مبالغ مدفوعة خلال السنة	**(٢٣٢)**	(١٤٦)
كما في ٣١ ديسمبر	**١,٢٥٥**	١,٢١١

٢٠ ذمم دائنة تجارية وأخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي *معدّلة*
التزامات مالية بالتكلفة المطفأة:		
ذمم دائنة تجارية	**١٩,٢٣١**	٢٢,٠٩١
مستحقات ومخصصات وذمم دائنة أخرى	**١٢,٤٤١**	١٨,٤١٧
ضريبة مستحقة	**٢,٣٧٤**	٣,٨١٢
فائدة مستحقة على الصكوك	**-**	١٠,٩٥٤
توزيعات أرباح دائنة	**-**	١٠,٤٧٠
فائدة مُستحقة على قروض مصرفية		١٠,٩٤٦
مبالغ مستحقة للمُموّلين (إيضاح ١٥)	**٧٠,٩٢٤**	٧,٥٩٤
	١٠٤,٩٧٠	٨٤,٢٨٤
الالتزامات غير المالية		
مبالغ مدفوعة مقدماً من العملاء	**٤٤٥**	١١,٥٠١
	١٠٥,٤١٥	٩٥,٧٨٥

٢١ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تعويضات أفراد الإدارة العليا:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
امتيازات قصيرة الأجل	**٣,٦٥٤**	٢,٤٧٣
مكافآت التقاعد	**-**	٣٥
	٣,٦٥٤	٢,٥٠٨

معاملات الأطراف ذات العلاقة الأخرى

أصدرت الشركة في خلال ٢٠٢٢ سندات إلزامية قابلة للتحويل مقابل تسوية قروض قصيرة الأجل من أطرافٍ ذات علاقة بقيمة ١٠,٨٣٨ ألف درهم إماراتي والتي تم تحويلها إلى أسهم بالشركة (إيضاح ٢-٣).

٢٢ الإيرادات

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
خدمات تم نقلها على مدى الفترة الزمنية		
تأجير السفن *	**٩٩,٠١٠**	١٢٧,١١٠
خدمات تم نقلها في وقت زمني محدد		
الشحن والخدمات الفنية	**٦,٥٢٤**	١٠,١١٩
	١٠٥,٥٣٤	١٣٧,٢٢٩

* كما هو مبين في الإيضاح رقم ٦-٤، باعت المجموعة سفينة خلال الربع الأول من العام. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك العديد من السفن في الحوض الجاف خلال الربع الأخير من السنة.

سعر المعاملات المُخصص لالتزامات الأداء المُتبقية (التي لم يتم الوفاء بها أو لم يتم الوفاء بها بشكلٍ جزئي) فيما يتعلق بإيرادات عقد الإيجار كما في ٣١ ديسمبر، مبين على النحو التالي:

٢٢ الإيرادات (تابع)

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
خلال سنة واحدة	**٧٣,٨٣٨**	٩٩,٠٤٣
أكثر من سنة واحدة	**٢٣,٦٨٣**	٣٣,٧٦٣
	٩٧,٥٢١	١٣٢,٨٠٦

٢٣ تكاليف مباشرة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
تأجير السفن:		
تكاليف تشغيل السفينة - السفن	**٤٩,٢٥٦**	٦٢,٧٤٨
استهلاك السُفن والممتلكات والمعدات (إيضاح ٦)	**٣٦,٤٣٢**	٤١,٢٧٥
تكاليف تشغيل السفينة - قوارب الطاقم	**٣,٩١١**	٤,٥٠٧
عمليات تصليح السفن	**-**	١,٠٤٨
الشحن والخدمات الفنية:		
مصروفات تشغيلية	**٦,٣٢٢**	٧,١٦٩
	٩٥,٩٢١	١١٦,٧٤٧

٢٤ مصروفات عمومية وإدارية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
تكاليف الموظفين	**٨,٧٤١**	٧,١٢١
أتعاب مهنية	**٥,٥٧٧**	١,٤٩٤
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢١)	**٣,٦٥٤**	٢,٥٠٨
خسائر الائتمان المتوقعة على ذمم مدينة تجارية (إيضاح ١٠)	**١,٠٠٠**	٣٩٥
استهلاك السفن والممتلكات والمعدات (إيضاح ٦)	**٢٩٣**	-
(خسائر) / أرباح صرف العملات الأجنبية، بالصافي	**١٧١**	(٦٣)
استهلاك أصول حق الاستخدام	**-**	١٩٢
أخرى	**٧,٢٩٥**	١,٧٦٩
	٢٦,٧٣١	١٣,٤١٦

٢٥ إيرادات غير تشغيلية أخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
رد قيمة القروض والفائدة المُستحقة ذات الصلة (إيضاح ١٧)	**١٩,٤٦٦**	١٩,٧٠٧
أرباح تسوية الصكوك (إيضاح ١٨)	**١٤,٥٤٩**	-
تغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح ١١)	**(٢,٠٠٩)**	-
أخرى	**١,٤٢٠**	٦٨٦
	٣٣,٤٢٦	٢٠,٣٩٣

٢٦ تكاليف التمويل

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
تكاليف تمويل خاصة بـ:		
- قروض الأجل	**١٣,٧٤٤**	٢٣,٥٣٠
صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل	**٢,٥٨١**	٨,٩٢٣
إطفاء أتعاب الترتيبات	**٤,١٦٨**	-
- قروض الأجل	**١,٤١٥**	-
أخرى	**٦٢٦**	٧٩٢
	٢٢,٥٣٤	٣٣,٢٤٥

٢٧ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمُخفضة من خلال أرباح / (خسائر) السنة العائدة إلى حاملي مالكي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
أرباح / (خسائر) السنة العائدة لمالكي الشركة (ألف درهم إماراتي) - *مُعدلة*	**٢١,٢٧٥**	(٧,٦١٦)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (إيضاح ١٥) (١)	**٩٢٥,٤٧٩,٤٥٨**	١,٢٧٥,٣٩١,٢٤٩
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة (بالدرهم إماراتي) - *مُعدلة*	**٠,٠٢٣**	(٠,٠٠٦)

(١) يراعي المتوسط المُرجح لعدد الأسهم العادية تأثير المتوسط المرجح للتغيير في أسهم الخزينة وتخفيض رأس المال (إيضاح ١٣) وزيادة رأس المال (إيضاح ١٣) خلال السنة.

٢٨ الارتباطات والالتزامات المحتملة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم يكن لدى الشركة أي التزامات محتملة (٢٠٢٢: التزامات مُحتملة فيما يتعلق بعدم الوفاء بدفعات السداد المُقترحة بشأن تسوية قرضي الأجل ١ و٢ البالغ قيمتهما ٥,٩٥٢ ألف درهم إماراتي حسبما ورد في إيضاح ١٧).

لا يوجد لدى المجموعة أي التزامات محتملة في تاريخ التقرير (٢٠٢٢: لا شيء).

٢٩ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة لمخاطر مختلفة فيما يتعلق بالأدوات المالية. وقد تم تلخيص الأصول والالتزامات المالية للشركة حسب الفئة في إيضاح ٩. وتتمثل أنواع المخاطر الرئيسية في مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

ويضطلع مجلس الإدارة بمسؤولية تامة تجاه إرساء الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة والإشراف عليه. في حين تتولى الإدارة العليا للمجموعة مسؤولية وضع ومراقبة سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة عن أنشطتها.

علاوة على ذلك، يتم وضع سياسات إدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة، ووضع حدود وضوابط ملائمة للمخاطر ومراقبة المخاطر ومتابعة مدى التقيد بتلك الحدود. يتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لبيان التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة.

٢٩ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

٢٩-١ تحليل مخاطر السوق

تتعرض الشركة لمخاطر السوق من جراء استخدام أدوات مالية، ولاسيما مخاطر العملات ومخاطر أسعار الفائدة وبعض مخاطر الأسعار الأخرى التي تنشأ عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية على حدٍ سواء.

مخاطر العملات الأجنبية

تُنفذ معظم معاملات المجموعة بالدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي، وهو مُثبت مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي لا تتعرض المجموعة لمخاطر جوهرية من العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة تغير أسعار الفائدة في السوق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، تتعرض المجموعة لتغييرات في معدلات الفائدة السوقية من خلال قروض مصرفية بأسعار فائدة مُتغيرة.

حساسية أسعار الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية الأرباح وحقوق الملكية للتغير المحتمل في أسعار الفائدة + / - ١٪ (٢٠٢٢: + / - ١٪). تعتبر هذه التغييرات ممكنة إلى حد معقول بناءً على متابعة أوضاع السوق الحالية. وتستند هذه الحسابات إلى التغير في معدل سعر الفائدة في السوق في كل فترة، والأدوات المالية المحتفظ بها في تاريخ كل تقرير وتتأثر هذه الأدوات بالتغيرات في أسعار الفائدة، مع بقاء جميع المُتغيرات الأخرى ثابتة.

	الأرباح / (الخسائر) وحقوق الملكية	
	+١٪	-١٪
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**(١,١٩٨)**	**١,١٩٨**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٢,٣٢٥)	٢,٣٢٥

حساسية أسعار أخرى

تتعرض المجموعة لمخاطر الأسعار الأخرى فيما يتعلق بأدوات ملكية مُدرجة (إيضاح ١١).

فيما يتعلق بأدوات الملكية المُدرجة، وضعت المجموعة في الاعتبار متوسط تقلبات بنسبة ٥٪ خلال ٢٠٢٣. ويعتبر هذا الرقم أساس مُلائم لتقدير مدى تأثر الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية بالتغيرات في مخاطر السوق التي كانت مُحتملة بشكل معقول في تاريخ التقرير. ففي حال زيادة أو انخفاض سعر الأسهم المُدرج لهذه الأوراق المالية بنسبة مئوية، فمن المُحتمل زيادة أو انخفاض الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية بقيمة ٥,٠١٩ ألف درهم إماراتي]

٢٩-٢ تحليل مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في المخاطر الناتجة عن فشل أحد الأطراف في الوفاء بالتزامٍ ما تجاه المجموعة. وتتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان من الأصول المالية بما يتضمن النقد وما يعادله المُحتفظ بها لدى البنوك وذمم مدينة أخرى.

٢٩ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

٢٩-٢ تحليل مخاطر الائتمان (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يقتصر على القيمة الدفترية للأصول المالية المعترف بها في تاريخ التقرير كما هو موضح أدناه:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**١٨,٢١٩**	٢٥,٥٢٨
النقد والأرصدة المصرفية	**٢١٠,٠٥٩**	٢٨,٢٧١
	٢٢٨,٢٧٨	٥٣,٧٩٩

ذمم مدينة تجارية

تراقب المجموعة باستمرار جودة ائتمان العملاء بالاستناد إلى بطاقة التصنيف الائتماني. كما تتمثل سياسة المجموعة في التعامل فقط مع الأطراف ذات جدارة ائتمانية. وتتراوح شروط الائتمان ما بين ١٥ و٣٠ يوماً. بالإضافة إلى ذلك، تخضع شروط الائتمان المتفق عليها مع العملاء لعملية موافقة داخلية. وتدار مخاطر الائتمان المُستمرة التي تتعرض لها الشركة عن طريق إجراء مراجعة دورية لتحليل التقادم فضلاً عن شروط الائتمان لكل عميل.

تطبق المجموعة النموذج المُبسّط الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترات جميع الذمم المدينة التجارية حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري.

ويتم إجراء تحليل انخفاض القيمة في وقت كل تقرير باستخدام مصفوفة مخصصات لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. بينما تستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء التي تنطوي على سمات خسائر مماثلة.

وتعكس هذه الحسابات نتائج مُرجحة مُحتملة فضلاً عن القيمة الزمنية للوقت وبياناتٍ معقولة وفعّالة تكون مُتاحة في وقت التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية للظروف الاقتصادية. تأخذ الإدارة في الاعتبار عمليات التحصيل اللاحقة والمبالغ المدفوعة مُسبقاً المُستلمة من العملاء عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية الخاصة بها. وخلصت الإدارة عند إجراء التقييم بأن تأثير القيمة الزمنية للمال ليس جوهرياً.

يتم شطب الذمم المدينة التجارية (أي يتم إيقاف الاعتراف بها) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاستردادها.

على أساس ما ورد أعلاه، لقد تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على النحو الآتي:

			متأخرة السداد			
٢٠٢٣	***الإجمالي ألف درهم إماراتي***	***غير مستحقة بعد ألف درهم إماراتي***	***أقل من ٩٠ يوماً ألف درهم إماراتي***	***من ٩١ إلى ١٢٠ يوماً ألف درهم إماراتي***	***من ١٢١ إلى ١٥٠ يوماً ألف درهم إماراتي***	***أكثر من ١٥٠ يوماً ألف درهم إماراتي***
معدل خسائر الائتمان المتوقعة		٢٪	٢٪	٢٪	٣٪	٥٧٪
إجمالي القيمة الدفترية	٢٢,٤٢٧	٧٧٦	٦٩٩	٣,٦٨٧	٥,٩٥٢	١١,٣١٣
خسائر الائتمان المتوقعة	٦,٨٧٥	١٩	١٧	٩٢	١٤٩	٦,٥٩٨

٢٩ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

٢٩-٢ تحليل مخاطر الائتمان (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

٢٠٢٢	الإجمالي ألف درهم إماراتي	غير مستحقة بعد ألف درهم إماراتي	متأخرة السداد: أقل من ٩٠ يوماً ألف درهم إماراتي	من ٩١ إلى ١٢٠ يوماً ألف درهم إماراتي	من ١٢١ إلى ١٥٠ يوماً ألف درهم إماراتي	أكثر من ١٥٠ يوماً ألف درهم إماراتي
معدل خسائر الائتمان المتوقعة		-	-	-	-	٩٧٪
إجمالي القيمة الدفترية	١٣,٦٥٠	-	٢,٨٠٨	٤,٧٦٦	٣٠	٦,٠٤٦
خسائر الائتمان المتوقعة	٥,٨٧٥	-	-	-	-	٥,٨٧٥

أرصدة مصرفية

تتم إدارة مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأرصدة النقدية لدى البنوك والودائع المودعة لدى البنوك من خلال تنويع الودائع المصرفية، وهي فقط لدى المؤسسات المالية الكبرى ذات السمعة الطيبة.

٢٩-٣ مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم وفاء المجموعة بالتزاماتها. ويهدف نهج المجموعة من إدارة السيولة إلى ضمان أن يكون لديها دائماً السيولة الكافية، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والظروف الحرجة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للخطر.

كما تأخذ المجموعة في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من الأصول المالية بصدد تقييم وإدارة مخاطر السيولة، ولاسيما الموارد النقدية والذمم المدينة التجارية. وتكون التدفقات النقدية الناشئة عن الذمم المدينة الجارية وأخرى مستحقة السداد بموجب التعاقد في خلال شهر واحد.

يتضمن الجدول أدناه ملخص لفترات استحقاق الالتزامات المالية للمجموعة بالاستناد إلى مدفوعات تعاقدية غير مخصومة.

	خلال سنة واحدة	**من ١ إلى ٥ سنوات**	**بعد ٥ سنوات**	**الإجمالي**
	ألف درهم إماراتي	**ألف درهم إماراتي**	**ألف درهم إماراتي**	**ألف درهم إماراتي**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
قروض تخضع لفائدة	**٣٦,٤١٩**	**١١٤,٢٥٨**	**-**	**١٥٠,٦٧٧**
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**١٠٣,٦٠٧**	**-**	**-**	**١٠٣,٦٠٧**
سحوبات مصرفية على المكشوف	**١٨٠,١٨٧**	**-**	**-**	**١٨٠,١٨٧**
الإجمالي	**٣٢٠,٢١٣**	**١١٤,٢٥٨**	**-**	**٤٣٤,٤٧١**

	خلال سنة واحدة	من ١ إلى ٥ سنوات	بعد ٥ سنوات	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
قروض تخضع لفائدة	٩٣,٩٠٥	٢١٠,٤٣٠	-	٣٠٤,٣٣٥
ذمم دائنة تجارية وأخرى	١٦,٩٨٢	١٠,٩٤٦	-	٢٧,٩٢٨
صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل	٥٩,٢٥٠	-	-	٥٩,٢٥٠
الإجمالي	١٧٠,١٣٧	٢٢١,٣٧٦	-	٣٩١,٥١٣

تعكس المبالغ أعلاه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، والتي قد تختلف عن القيم الدفترية للالتزامات في تاريخ التقرير.

٣٠ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف إدارة رأس مال المجموعة في ضمان قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية مع تحقيق عائد مناسب للمساهمين بغرض الحفاظ على ثقة المُستثمرين والدائنين والسوق فضلاً عن ضمان التطور المستقبلي للأعمال.

تدير المجموعة هيكل رأس المال مع إجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص مخاطر الأصول ذات الصلة. ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد تقوم المجموعة بتعديل مقدار توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين، أو العائد على رأس المال إلى المساهمين، أو إصدار حصص جديدة، أو بيع الأصول لخفض الدَين. يتألف رأس المال من رأس المال المُشترك وعلاوة الأسهم وأسهم الخزينة وكافة احتياطيات حقوق الملكية الأخرى ويتم قياسها بقيمة ٥٩٥,٦٣٦ ألف درهم إماراتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٤١٩,٣١٥ ألف درهم إماراتي).

وبغرض تحقيق هذا الهدف العام، تهدف إدارة رأس مال الشركة، من بين أمورٍ أخرى، إلى ضمان الوفاء بالتعهدات المالية ذات الصلة بالقروض والسلفيات التي تخضع لفائدة وتُحدد متطلبات هيكل رأس مال الشركة. ومن الوارد أن يؤدي الإخلال بالوفاء بهذه التعهدات إلى السماح للبنك بالمطالبة على الفور بكافة القروض والسلفيات. ولم تكن هناك أي حالات إخلال بالتعهدات المالية لأي قروضٍ وسلفيات تخضع لفائدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

لم يتم إجراء تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات لإدارة رأس المال خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٣١ تصحيح الأخطاء والمعلومات المقارنة

قامت المجموعة بتعديل المعلومات المقارنة لتصحيح المعالجة المحاسبية للأرباح من أسهم الخزينة التي تم تضمينها سابقاً في الأرباح أو الخسائر، بل قامت بتسجيل هذه الأرباح مباشرة في حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ *الأدوات المالية*. وقد تم تصحيح الخطأ عن طريق تعديل كل بند من بنود البيانات المالية المُتضررة على مدى السنة الماضية.

علاوة على ذلك، لقد تم إعادة تصنيف مبالغ مُحددة في بيان المركز المالي الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد لكي تتطابق مع تصنيف العام الحالي وتعزيز جودة العرض دون تأثير آخر على صافي الأصول ونتائج المجموعة التي وردت في تقاريرٍ سابقة.

لقد أجرت المجموعة تغييراتٍ في قطاعات التقارير عقب إجراء تغييراتٍ في التقارير الداخلية (إيضاح ٥).

فيما يلي تأثير تصحيح الأخطاء وحالات إعادة التصنيف:

التأثير على بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	كما أدرجت سابقاً ألف درهم إماراتي	تأثير التعديل وإعادة التصنيف ألف درهم إماراتي	كما أدرجت حالياً ألف درهم إماراتي
ذمم مدينة تجارية وأخرى	٢٥,٥٢٨	(٧,٧٣٢)	١٧,٧٩٦
إجمالي الأصول	٧٩٢,٣٤٩	(٧,٧٣٢)	٧٨٤,٦١٧
ذمم دائنة تجارية وأخرى	٩٩,٦٨٨	(٣,٩٠٣)	٩٥,٧٨٥
إجمالي الالتزامات	٣٦٩,٢٠٥	(٣,٩٠٣)	٣٦٥,٣٠٢
علاوة أسهم	-	٨,٤٥٢	٨,٤٥٢
خسائر متراكمة	(٦٦٦,٨٧٨)	(١٢,٢٨١)	(٦٧٩,١٥٩)
إجمالي حقوق الملكية	٤٢٣,١٤٤	(٣,٨٢٩)	٤١٩,٣١٥

٣١ تصحيح الأخطاء والمعلومات المقارنة (تابع)

التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	كما أدرجت سابقاً	تأثير التعديل وإعادة التصنيف	كما أدرجت حالياً
إيرادات أخرى	١٢,٧٧٦	(١٢,٢٨١)	٤٩٥
أرباح / (خسائر) قبل ضريبة الدخل	٦,٤٩٥	(١٢,٢٨١)	(٥,٧٨٦)
أرباح / (خسائر) السنة	٤,٦٦٥	(١٢,٢٨١)	(٧,٦١٦)

٣٢ قياس القيمة العادلة

قامت المجموعة بتقييم القيمة العادلة للنقد والأرصدة المصرفية وذمم مدينة تجارية وأخرى وسحب مصرفي على المكشوف وذمم دائنة تجارية وأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٢ وتقريب قيمتها الدفترية وهو ما يُعزى إلى حدٍ كبير إلى فترات استحقاق هذه الأدوات قصيرة الأجل.

في حين قامت المجموعة بتقييم القيمة الدفترية للسلفيات طويلة الأجل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٢ وتقريب قيمتها العادلة نتيجة لحقيقة أنها تحمل معدلات فائدة مُتغيرة، بما يؤثر بدوره على أسعار الفائدة السوقية الحالية لسلفياتٍ مماثلة. ونتيجة لذلك، لم تتفاوت قيم التدفقات النقدية المُستقبلية المخصومة على تلك السلفيات بشكلٍ جوهري عن قيمتها الدفترية الحالية.

يتم تجميع الأصول المالية المقُاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد ضمن ثلاثة مستويات حسبما هو موضح في السياسات المحاسبية للمجموعة (يُرجى الرجوع إلى إيضاح ٤,١١).

تستند القيمة العادلة للأصول المالية المُصنّفة على القيمة العادلة للأرباح أو الخسائر، والتي تتألف من أدوات حقوق ملكية مُدرجة، إلى أسعار مُدرجة في السوق النشط، وعليه تندرج تحت فئة المستوى الأول من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

ولم تكن هناك تحويلات بين مستويات التقييم خلال السنة الحالية والسنة الماضية.

٣٣ ضريبة الشركات

أصدرت وزارة المالية الإماراتية بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضرائب على الشركات والأعمال ("قانون الضرائب" أو "القانون") وذلك لسن نظام ضريبي اتحادي على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يسري نظام ضريبة الشركات اعتباراً من ١ يونيو ٢٠٢٣، وبالتالي، فإن له تأثير متعلق بضريبة الدخل على البيانات المالية الموحدة للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

يحدد قرار مجلس الوزراء رقم ١١٦ لسنة ٢٠٢٢ حد الدخل التي سيطبق عليه معدل ضريبة بواقع ٩٪، وبناءً عليه، يُعتبر القانون بوضعه الحالي قد تم سنه بشكل جوهري من منظور معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ - ضرائب الدخل. سيتم تطبيق معدل ٩٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي ومعدل ٠٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي ومعدل ٠٪ على الدخل المؤهل لمنشآت المنطقة الحرة.

ستخضع المجموعة للضرائب اعتباراً من ١ يونيو ٢٠٢٤.

بناءً على المعلومات المتاحة حتى تاريخ إصدار البيانات المالية الموحدة، قدّرت الإدارة أنه لا يوجد أي تأثير للضريبة المؤجلة بسبب قانون ضريبة الشركات، في البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

نظرًا لأن بعض قرارات مجلس الوزراء الأخرى لا تزال معلقة كما في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة، ستواصل المجموعة تقييم تأثير تلك القرارات على الضرائب المؤجلة بمجرد صدورها ونشرها. وبالتالي فإن أي تأثير يترتب على تلك القرارات سيتم بيانه في البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يتم إصدار تلك المعلومات الإضافية بشكل فعلي.

٣٤ حدث لاحق

أعلنت المجموعة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣ عن استحواذها على ٤٠٪ من حصص شركة بوليمار التركية القابضة في شركة الخليج للملاحة بوليمار البحرية والمتخصصة في مجال خدمات الوكالة البحرية، وبالتالي، تم زيادة حصتها من ٦٠٪ إلى ١٠٠٪. هذا وقد تم الانتهاء من عملية الاستحواذ على ٤٠٪ من الأسهم في عام ٢٠٢٤.